الميثاق

iraqnc.net

الميثاق الوطني العراقي هو جهد وطني لجميع العراقيين، وحصيلة جهود طويلة على مدى ١٦ عامًا

الميثاق الوطني هو معيار وطني ووثيقة معنوية تلزم من يلتزم بها ويعمل وفقها

الميثاق الوطني العراقي وسيلة لجمع الكلمة، وتلمس سبل العمل والخطط الكفيلة بتحقيق ما يتمناه العراقيون جميعًا

@IraqianNCh

@IraqianNCh

The Iraqi National Charter | صحيفة ناطقة باسم الميثاق الوطني العراقي

الأحد 30 رمضان 1443 هـ | 1 آيار 2022 م | العدد (27) | (8) صفحات

تهنئة بمناسبة عيد الفطر

يتقدم الميثاق الوطني العراقي بأزكى التهاني والتبريكات إلى الشعب العراقي والأمتين العربية والإسلامية بمناسبة عيد الفطر المبارك

أعاده الله علينا وعليكم وقد تحققت أمانينا في نيل الحرية والتحرير والاستقلال

ونسأل الله أن يعيده عليكم وعلى أسركم الكريمة بالخير واليمن والبركات، وأن يمن على المعتقلين والمعتقلات بإطلاق سراحهم وأن يعجل بعودة النازحين والمهجرين إلى مدنهم سالمين.

كل عام وانتم بخير

تجدد تظاهرات التنديد بالعملية السياسية واستمرار مأزقها

افتتاحية الميثاق

تنوعت أساليب الشعب العراقي في مواجهة التحديات التي عصفت بالعراق بعد الاحتلال الباطل في عام ٢٠٠٣ ضمن سعيه المشروع في استعادة وطنه وإيقاف عجلة التدمير ومشاريع التحطيم التي رسمتها القوى الخارجية ذات التأثير المباشر، والتي اجتمعت أهدافها حول إضعاف وتفتيت العراق بعد صياغة تفاهمات بين أمريكا وبريطانيا وإيران الذين تلتقي مصالحهم مع الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين مع وجود اختلافات حسب المصالح بين هذه الأطراف، تساعدهم قوى من الداخل من شخصيات وأحزاب جرى دعمها وأسست ميليشيات مسلحة لتحقيق الخطط المرسومة في تخريب العراق وهي خيانة كبرى يرتكبها هؤلاء سجلها التاريخ وستحفظها الأجيال الحالية وستكون وصمة عار تلاحق ذريات الخائنين لوطنهم وأهلهم.

ومن هذه الأساليب هي التظاهرات الشعبية التي لم تستطيع القوى الخارجية والداخلية على إنهائها وإخماد صوت العراقيين الرافض للعملية السياسية وأحزابها البائسين ولمشاريعهم على الرغم حجم التضحيات والانتهاكات الخطيرة التي ارتكبت بحق المتظاهرين السلميين؛ حيث مارسوا القتل المتعمد والاختطاف والتغيب فضلا عن الاعتقالات التعسفية وقد وصل الحال بأجرامهم إلى أنهم أجبروا المستشفيات بعدم استقبال الجرحى؛ في مشاهد مؤلمة كان الهدف الأساسي منها سحق إرادة الشعب العراقي والخنوع لحكم خونة العراق والرضا بالمحتلين وتقبل ضياع العراق ونهب ثرواته وتدمير مؤسسات الدولة عبر تبعية مذلة لإيران التي كانت أكثر المحتلين تدميرا لأن مشروعها استيطاني وهو أخطر أنواع الاحتلالات، وقد تمادوا كثيرا حتى أصبحوا يهجرون المدنيين في وضح النهار لاستمرار مشروع التغيير الديموغرافي وإحلال سكان أجانب بدل العراقيين من خلال تهجيرهم خارج العراق وعدم السماح بعودتهم إلا أفرادا هي من تصدر عفوا خاصا لهم بعد أن يتعهدوا بالعمل ضمن مشرعها والتطبيع المذل لإرهابها الميليشياوي وهذا ما شهدته الساحة مؤخرا من عودة بعض الشخصيات السياسية والعشائرية التي أصلا ليست مطلوبة وفق القانون إنما كانت تعاني كما يعاني العراقيون الآخرون من ملاحقات سياسية وأن المطلوبين الحقيقين وفق القانون هم أدوات إيران ومسؤولي ميليشياتها وأحزابها الذين مارسوا الإرهاب والقتل وأطلقوا التهديدات الطائفية العلنية ولازالوا وما يؤكد ذلك هو بقاء النازحين في الخيم، بسبب رفض الإطار التنسيقي المقرب لإيران من عودتهم ويحتل مناطقهم بشكل غير قانوني بالمقابل القضاء الحكومي لا يسمح لعوائل المختطفين او الذين قتلوا في ساحات التظاهر من إقامة الدعاوي على مرتكبي هذه المجازر التي منها مجزرة متظاهري ساحة الحويجة.

وفي ظل معطيات المرحلة الراهنة وفشل العملية السياسية وداعميها من دول الاحتلال فان الشعب العراقي لن يتنازل عن خيار التظاهرات التي كانت وستبقى العنصر الفعال في استمرار القضية العراقية العادلة والسعي في استعادة الوطن من قوى الشر والخيانة وبناء نظام سياسي ينهض بالعراق ويضعه ضمن مكانته التاريخية التي يستحقها ؛ لذلك فإن الشعب العراقي على موعد مع انطلاق تظاهرات كبيرة في صيف ٢٠٢٢ يحمل المتظاهرين على أكتافهم أمانة العراق والأجيال القادمة ودماء الشهداء للمساهمة الفعالة في تحرير العراق وإفشال مخططات التقسيم والهيمنة والتبعية الإيرانية.

تجدد التظاهرات في العراق

للمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن الاغتيالات وتحقيق مطالب ثورة تشرين

خرج الآلاف من المتظاهرين خلال الأيام الماضية في الشوارع وساحات التظاهر في بغداد والمحافظات الأخرى للمشاركة في مظاهرات تطالب بمحاسبة المسؤولين عن اغتيال النشطاء والإعلاميين وللتنديد بالفشل المستمر في الدولة منذ عقدين من الزمن تقريبا ولمحاربة الفساد وتردي الأوضاع الاقتصادية. محملين الطبقة السياسية الحاكمة في البلاد وأحزابها الفاشلة ما وصل إليه العراق من انحدار ودمار وخراب، وطالب المتظاهرون بإسقاط العملية السياسية التي جرت العراق إلى قعر الهاوية.



الميثاق الوطني العراقي

يدعو العراقيين لإفشال صفحات المخطط الأمريكي الإيراني

دعا الميثاق الوطني العراقي جميع العراقيين إلى إفشال صفحات المخطط الأمريكي الإيراني التي استهدفت أرض العراق وسيادته ومستقبله وحولته إلى ساحة للصراعات الطائفية، وأسست لعملية سياسية طائفية بسبب النظام السياسي الذي فرضه الاحتلال وحكوماته المتعاقبة.

وأكد الميثاق في بيانه لمناسبة الذكرى ١٩ لاحتلال العراق أن تداعيات جريمة احتلال العراق مازالت مستمرة أخطرها تشكيل ميليشيات مدعومة من البنتاغون وإيران لإثارة الفتن الطائفية لتنفيذ مخطط تقسيم العراق وتفتيت وحدته الوطنية، وشدد الميثاق على أن جريمة احتلال العراق لم تتوقف صفحاتها وإنما تجاوزته إلى ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية وتهجير قسري لمدن وقرى بدوافع طائفية، أدت إلى هجرة ملايين العراقيين والعيش في مخيمات النزوح، فضلا عن الاغتيالات التي طالت الكفاءات العراقية.

جريمة مجزرة الحويجة وصمة عار

تلاحق المالكي وعصاباته الطائفية

أكد الميثاق الوطني العراقي أن المجزرة البشعة التي ارتكبتها القوات الحكومية ضد المتظاهرين السلميين في الحويجة بكركوك؛ نُفذت بقرار من المالكي وميليشياته وقد راح ضحية المجزرة أكثر من ٢٠٠ شهيد، ولكن هذه الجريمة لن تسقط بالتقادم.

وقال الميثاق في بيانه: بأنه على الرغم من مرور ٩ أعوام على ارتكاب مجزرة الحويجة إلا أن العدالة ما زالت غائبة، ومرتكبو المجزرة مازالوا طلقاء ولم يحاسب منهم أحد، وسط تقاعس من القضاء، بل وشرعنة المخالفات القانونية لصالح هذه الجهات.

وطالب الميثاق في ختام بيانه بملاحقة مرتكبي جميع المجازر ضد الشعب العراقي لاسيما مجزرة الحويجة ومجازر الإبادة الجماعية التي ارتكبت والتي نفذتها القوات الحكومية والميليشيات ضد المتظاهرين السلميين.

معهد كارنيغي:

العملية السياسية تدفع البلاد نحو الهشاشة والفشل

قال معهد كارنيغي للسلام، إن العملية السياسية في العراق دفعت البلاد إلى مزيد من الهشاشة والفشل، مؤكدا على أن طريق إصلاح العراق ما يزال وعرا وأن العراق لا يستطيع التخلص من الطائفية السياسية والتدخلات الأجنبية في تشكل الحكومة.

وأكد المعهد في تقرير له أن استمرار اعتماد نظام المحاصصة الطائفية في تشكيل الحكومات، أحال دون تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية حقيقية في العراق، كما أن نظام تقسيم الغنائم بين الأحزاب السياسية والميليشيات من الأمور التي تسببت بانتشار الفساد والانقسام السياسي والاجتماعي في العراق.

وفي السياق قالت مجلة فورين بوليسي، إن العراق لم يتحول إلى دولة ديمقراطية مستقرة مزدهرة كما وعدت الولايات المتحدة وحلفاؤها، فالميليشيات تجوب بالبلاد والفساد منتشر والخدمات الأساسية ما زالت مفقودة.

وأوضحت المجلة أن السياسيين ما زالوا يتصارعون على المناصب رغم مرور ستة أشهر على إجراء الانتخابات، وأن إيران ووكلائها تحارب تشكيل حكومة تستبعد وجود نفوذها.

الأمم المتحدة تحذر من الإخفاء القسري والإعدامات

داخل السجون العراقية

حذرت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة من تداعيات عدم إنهاء ظاهرة الإخفاء القسري وعمليات التعذيب والإعدامات خارج القانون داخل السجون في العراق، مؤكدة أن العراق يضم أكبر عدد من حالات الإخفاء القسري في العالم.

وأكدت اللجنة في تقريرها الدوري بشأن حقوق الإنسان أن حكومة بغداد تتقاعس عن إيقاف أعمال العنف والإخفاء القسري الذي يتعرض له المعتقلون والنزلاء في العراق، لافتة إلى وجود أدلة كثيرة تثبت سوء معاملة المعتقلين داخل السجون الحكومية، فضلا عن انتزاع الاعترافات منهم تحت التهديد والتعذيب.



حوار الميثاق | عميد الأسرى العراقيين الأستاذ نزار السامرائي



هذه تجارتهم الرائجة، وهم يخدعون البسطاء من الناس من أنهم هم المدافعون عن إرث التشيع، وأنهم يحكمون باسم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، لأنهم إن فقدوا هذه التجارة لا بد لهم من إعلان افلاسهم السياسي واعتزال الحياة السياسية إن لم يكن اعتزال الحياة أو العودة إلى منافيهم التي كانوا فيها

ص5

القضاء العراقي يكافئ لصوص الفساد ويبرر جرائمهم



برر القرار القضائي بعدم سجن وزير الكهرباء السابق لؤي الخطيب المدان بالفساد بأن ماضيه يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود لارتكاب جريمة ثانية

وعد ناشطون وأوساط شعبية قرار الحكم على وزير الكهرباء الأسبق لؤي الخطيب بأنه مكافأة لصوص الدولة

وتكشف ذريعة المحكمة لتبرير قرار وقف التنفيذ، الانهيار الذي وصل إليه القضاء العراقي، باعتباره آخر حصون مؤسسات الدولة، وبانهيار القضاء تنهار الدول.

وبحسب قرار قضائي صدر في السابع من نيسان حُكم على الوزير السابق لؤي الخطيب وثلاثة مسؤولين كبار بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ ودفع غرامة قدرها مليون دينار (حوالي ٧٠٠ دولار).

وتتعلق القضية بعقد قيمته نحو ٨٠٨ مليون دولار، مع إحدى الشركات العربيَّة لتأهيل محطة الدورة الحراريَّة في بغداد وتشغيلها وصيانتها تبين أن الشركة المُتعاقد معها هي «شركة تجاريَّة وغير مُتخصِّصة في الصيانة».

وسبق وأن كشفت مصادر صحفية أنّ الفساد في المشاريع المتلكئة والوهمية كلف العراق أكثر من ٤٥٠ مليار دولار.

وأعلنت هيئة النزاهة أن أعداد المتهمين بالفساد خلال العام ٢٠٢١ وصلت إلى ١٢ ألف متهم بينهم عشرات الوزراء.

العراق سيواجه صيفا قاسيا بسبب تراجع خزين المياه

بنسبة 50% عن العام الماضي

قالت مصادر في وزارة الموارد المائية الحالية إن خزين المياه تراجع بنسبة ٥٠٪ عن العام الماضي، وبحسب المعطيات فإن العراق سيواجه صيفا قاسيا

وأكد المستشار في الوزارة (عون ذياب) إن كميات المياه المخزونة في العراق متواضعة جدا، مبينا أن على الحكومة وضع ملف المياه في أولويات أعمالها، كونه مهم وخطير ويرتبط بحياة الناس على مستوى الشرب والاستخدام والزراعة وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومات المتعاقبة بما فيها الحكومة الحالية تهمل ملف المياه ما دفع دول الجوار إلى بناء سدود وحرمان العراق من حصته من المياه، وسط صمت حكومي متعمد.

وفي السياق قال قائممقام قضاء المقدادية حاتم عبد جواد، إن القضاء يشكو من موسم الجفاف الشديد، ويؤكد على عدم إمكانية الحفاظ على البساتين جراء هذا الجفاف.

النازحون يفتقرون للوثائق المدنية في العراق

قالت مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، إن افتقار النازحين في العراق للوثائق المدنية يشكل إحدى مشكلات الحماية الأساسية التي يواجهها النازحون داخليًا والعائدون من التهجير إلى مناطقهم، مشيرة إلى أن فقدان تلك الوثائق يعيق وصول الأشخاص للخدمات العامة كالتعليم والرعاية.

وأضافت المفوضية أن فقدان الوثائق المدنية يمكن أن يؤدي إلى تقييد حرية التنقل عند نقاط التفتيش وزيادة خطر الاعتقال والاحتجاز والاستبعاد من برامج التعويض وإعادة الإعمار، وعدم القدرة على المشاركة في الشؤون العامة للبلاد.

ويرى مراقبون أن الحكومة تتعمد حرمان النازحين من الأوراق الثبوتية والوثائق المدنية، لأهداف سياسية وديموغرافية، وقد طالب العديد من الناشطين والمنظمات الحقوقية إنصاف هذه الشريحة من المجتمع ومنحهم حقوقهم.

العراق بالمرتبة العاشرة على الدول العربية

ضمن مؤشر الجوع العالمي

احتل العراق المركز العاشر عربيا والخامس والثمانين عالميا في قائمة الجوع المقلق بحسب تقرير عن المؤشر العاملي للجوع، وجاء العراق في هذا المركز نتيجة للسياسات الاقتصادية الفاشلة والفساد المستشري في البلد منذ ١٩عاما.

وأكد التقرير على أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأزمة الجفاف التي تمر بها أغلب محافظات العراق، بسبب قط المياه من قبل إيران، من الأمور التي جعلت العراق في هذه المرتبة المتقدمة ضمن البلدان الأكثر خطرا على مجتمعاتها فيما يتعلق بالجوع ونقص الغذاء.

ويشار إلى أن المؤشر يعمل على تحديد مستوى الجوع في كل دولة من خلال تقييم نقص إمدادات التغذية للسكان، وسوء التغذية لدى الأطفال، ووفيات الأطفال بسبب نقص أو سوء التغذية.

بعد ١٩ عاما على احتلال العراق

اعترافات بأن الدستور الحالي فرضه الاحتلال

قال رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي إن الاحتلال الأمريكي هو من وضع الدستور الحالي وهو من قام بصياغته، مشيرا إلى أنه متوفر في ٣ نسخ كل نسخة تختلف عن الأخرى في البنود، وهو ما يبين حجم الإملاءات الكبيرة من قبل قوات الاحتلال على العملية السياسية.

وأكد علاوي أن الأحزاب السياسية التي تشكلت منها الحكومات المتعاقبة على مدى ١٩ عاما، هم من شاركت في تمرير الدستور بشكله الحالي، على الرغم من الأخطاء القانونية الفادحة فيه وعدم موافقة الشعب عليه.

وأشار علاوي إلى أن الدستور أضيفت له عدد من الفقرات بعد إقراره وصححت بعض الفقرات لغويا، مؤكدا على أن السفير الأمريكي الأسبق لدى العراق (زلماي خليل زادة) أرغم الكتل السياسية على كتابة الدستور بطريقة غير محترفة وعاجلة، في توضيح بأن الدستور قد صيغ على حسب مصالح الاحتلال الأمريكي للعراق

المحكمة الجنائية الدولية تتغاضى عن التحقيقات

بجرائم القوات الأمريكية البريطانية في العراق

قال رئيس القسم القانوني بالبعثة الدائمة الروسية لدى الأمم المتحدة «سيرغي ليونيدشينكو» إن المحكمة الجنائية الدولية التي أنشأت لمحاكمة المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، تتغاضى عن فتح التحقيقات المتعلقة بجرائم قوات الاحتلال الأمريكي البريطاني في العراق ولا تحظى بالأولوية في المحكمة.

وأكد ليونيدشينكو خلال اجتماع غير رسمي لمجلس الأمن الشهر الماضي على أن المحكمة الجنائية الدولية ما هي إلا أداة سياسية وبعيدة عن العدالة، مشيرا إلى أن أمريكا وبريطانيا بذلتا جهدهما لحماية جيشيهما من المحكمة الجنائية الدولية من خلال الضغط السياسي والضغوط المالية وحتى فرض عقوبات شخصية على المدعي العام للمحكمة.

وأوضح أن تلك الضغوطات الأمريكية البريطانية توضح الدرجة الحقيقية لحيادية وموضوعية المحكمة الجنائية الدولة، وأن أمريكا وبريطانيا نافقتا حين بدأتا بالدعم المفاجئ للمحكمة ودفع ملايين الدولارات فيها مما أدت إلى تحويل العدالة لمهزلة في المحكمة.

تورط 65 مسؤولًا حكوميًا

بقضايا فساد وهدر للمال العام

قالت هيئة النزاهة في الحكومة الحالية إن القضاء أصدر (٦٥) أمر قبض واستقدام بحق مسؤولين حكوميين من ذوي الدرجات العليا، بسبب تورطهم بقضايا فساد وهدر للمال العام تم الكشف عنها وضبطها مؤخرًا.

وأشارت الهيئة في بيان لها أن ١٣ أمرا منها كانت أوامر إلقاء قبض، و٥٢ منها أمر استقدام لأعضاء مجلس نواب سابقين وحاليين ووزراء ووكلاء وزارة في الحكومات السابقة، مؤكدة على أن محافظ حالي و(١١) محافظين سابقين متورطون في قضايا فساد، فضلا عن (١٣) مسؤولا بدرجة مدير عام حالي وخمسة مدراء عامين سابقين وثمانية أعضاء في مجالس المحافظات.

ويرى متابعون للشأن العراقي أن بيان هيئة النزاهة الحكومية يشير إلى حجم الفساد المستشري في العراق طيلة ١٩ عامًا، وأن الفاسدين في الدولة عددهم أكبر بكثير مما كشفت عنه هيئة النزاهة.

وفي السياق أكدت منظمة الشفافية الدولية أن العراق يعد من أكثر الدول فسادا على مدى السنوات الماضية، وأن الشعب العراقي يشكو من نقص في الخدمات على الرغم من أنه يتلقى مئات المليارات من الدولارات سنويا من عائدات النفط فقط.

قضاء سنجار قاعدة لميليشيا حزب العمال الكردستاني وأعوانه



قال النائب في البرلمان الحالي محما خليل: إن حكومة بغداد وجهات خارجية متهمة بالتواطؤ لتحويل قضاء سنجار إلى قاعدة وملاذ لميليشيا حزب العمال الكردستاني «pkk». لافتا إلى أن حد الاعتداءات التي تمارسها الميليشيات طالت القوات الحكومية بخطف عناصر أمنيين ومدنيين.

وأكد خليل أن أكبر تحدي تواجهه الحكومة هو مواجهة ما تقوم به ميليشيا حزب العمال الكردستاني وأعوانه، مشيرا إلى أن الجماعات الأخرى داخل قضاء سنجار جميعها تابعة لميليشيا العمال الكردستاني.

وفي السياق ذاته قال مسرور برزاني إن سكان أكثر من ٨٠٠ قرية نازحون ولا يمكنهم العودة إليها بسبب الصراعات والحرب ووجود عناصر ميليشيا حزب العمال الكردستاني. كما قال عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني هوشيار زيباري إن القوات الحكومية لا تستطيع تنفيذ اتفاقية سنجار والتي من بين بنودها السماح بعودة النازحين إلى مناطقهم.

الأخضر الإبراهيمي:

قرار غزو العراق اتخذ في ٢٠٠١ وكان مشروعا إسرائيليا تنفذه أمريكا.

مصادر حكومية:

مشروع مستشفى التوليد المتكون من ٢٠ سرير فقط والمقرر إنشاؤه في قضاء الخضر بمحافظة المثنى تم تخصيص مبلغ ٤ مليارات دينار عراقي لإنشائه، مع أن المبلغ يكفي لإنشاء مستشفى بسعة ١٠٠ سرير وبأحدث الأجهزة الطبية.

صحيفة ورين بوليسي:

اعتماد تقسيم المناصب وفق نظام المحاصصة أدى إلى انتشار الفساد وتردي الواقع الخدمي في العراق، وأن الوضع المتردي لقطاع الكهرباء يحقق مصالح الميليشيات التي تتحكم في المولدات الكهربائية الأهلية وتحقق مصدر دخل هائل لهم.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف):

في سنة ٢٠٢٢ يوجد (٢,٥) مليون عراقي بينهم (١,١) مليون طفل جميعهم بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة.

هوشيار زيباري: جميع زعماء الأحزاب السياسية وراء الانسداد السياسي



اتهم القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني هوشيار زيباري رئيس الجمهورية الحالي وزعماء الأحزاب السياسية بلعب دور فاعل في تعطيل العملية السياسية.

وأشار زيباري إلى أن الزعامات السياسية تستخدم القضاء سلاحًا ضد المنافسين وتتجاوز السياقات الدستورية، مضيفا أن هذه الزعامات السياسية نفسها تتناسى بأنها السبب فيما حصل ويحصل في البلاد الآن.

المأزق الكبير

الكل في عراق اليوم في مأزق كبير بل وخطير مُعاش على الصعد كافة وإن بدا الوضع قريبًا إلى الهادئ أو الطبيعي في ظل إعلام محلي ودولي ظالم يعتم على حجم المأساة الخانقة ويشغل العالم والجمهور في الداخل بترهات بعيدة عن صميم المعضلة العراقية.



بقلم | مكي النزال
(عضو اللجنة العليا للميثاق)

وحين ننظر لوضع الشعب العراقي نرى عوزًا يصل حد المجاعة في معظم أرجاء الوطن فالبطالة متفشية مع تفشي الغلاء الفاحش في أسعار السلع الأساسية من غذائية ودوائية ومواد نظافة (وهذه أصبحت ترفيّة في بعض البيوت) وكذلك مستلزمات الدراسة من كتب وكراريس وأقلام وغيرها. كذلك هنالك أزمة سكن خانقة جعلت العراقي يسكن في بيوت صفيح وعشوائيات وتحت الجسور وفي أفضل الأحوال يتشاركون السكن مع أقارب أو حتى غرباء! أما الوضع الصحي فهو الأسوأ منذ قيام الدولة العراقية الحديثة فلا مستشفيات ولا دواء مجانيًا أو حتى تعاونيًا وأما العمليات الجراحية فهي شبه مستحيلة وكذلك أدوية الأمراض الخطيرة كالسرطان.

ومن منظور آخر نرى قتل آمال العراقيين في مستقبل أفضل فكلما ظنوا أن الوزير الفلاني أو النائب أو المحافظ يرجى منه الخير تبين أنه انجرف وغرق في الفساد وكان سببًا مضافًا في إعدام أمل لم يدم طويلًا.

أما على مستوى السياسة فالمأزق يكاد لا يُصدَّق، فبلد بحجم وتاريخ العراق يتخبط ولا يستطيع (قادته) تشكيل حكومة وإن كانت مجرد مسمى مع أن العالم مرر لهم انتخاباتهم الهزيلة البائسة التي قاطعها قرابة ٩٠٪ من الناخبين؛ وما يسمى بالقضاء يتدخل لصالح الخاسرين ويصدر أحكامه بالإدانة والبراءة بما يخدم رؤوس الفساد ويتخلل كل ذلك صراع خفي بينهم لكنه مسيطر عليه من الخارج لأجل ضمان استمرار العملية السياسية التي وُضعت لتكون أساس دمار وخراب البلد.



أما المأزق الأكبر الذي تواجهه العملية السياسية المتهالكة فهو ارتفاع أصوات العراقيين بإدانتها والمطالبة بتغييرها الجذري هي وشخوصها ورموزها ومكوناتها، فالصمت العراقي انتهى وآن أوان الصرخة التي تهز العروش وترهب أصحاب الكروش وقد مكثوا جاثمين طويلاً على صدر العراق الذي طالت محنته حتى تشقق قلبه وتغيرت سحنته. ومن المؤكد أن تظاهرات واعتصامات وثورات العراقيين التي توَّجتها ثورة تشرين زلزلت أركان بناء الظالمين وإنها برغم القمع والقتل الوحشي مستمرة تارة على الإعلام ووسائل التواصل وأخرى على الأرض حيث ميادين التحرير ونزيف جراح الشباب وتحليق أرواحهم الطاهرة في سماوات المجد وهي تجأر لبارئها وتُسمع صوتها الهادر لمن بهم صمم.

والحديث عن المآزق في العراق يطول فلكل من نصب فخًا هناك فخ منصوب سيقع فيه ولكل من تربص بالعراقيين متربص يمكر به وكل من صنعوا مأزق الاحتلال الكبير هم اليوم لا ينامون هانئي البال لأنهم أصبحوا في داخل القفص الذي صنعوه وفي انتظار حكم الله العدل وقصاصه.

أعوام على الجمر

يقاس حجم الأخطار، التي تعصف بالدول والشعوب، من خلال نوع الخطر والإستراتيجية المرسومة له وطبيعة القائمين على تنفيذ تلك الإستراتيجية، والمديات الزمانية التي تم تحديدها للوصول إلى الأهداف القريبة والبعيدة، وعلى الطرف الثاني تظهر صفحات مختلفة، تبدأ من مؤشر رفض تلك الإستراتيجيات والعمل على إفشالها وأدوات التصدي لها، وبين بروز الخطر وتصاعده وانتشاره ومحاولة القائمين على تنفيذه بلوغ الهدف الأكبر المتمثل بقضم العراق كاملا وإلغائه من الخارطة، وهذا ما خطط له أصحاب ودعاة مشروع غزو العراق واحتلاله، وهو ما توصل إليه الدكتور رافع الفلاحي في كتابه الذي اختار له عنوانا معبرا بدقة عن هذه السنوات ألا وهو «أعوام الجمر» معلنا بصورة واضحة أن العراق سيعيش لسنوات جحيم الاحتلال وتداعيات عمليته السياسية البائسة، وبقدر ما تزداد الأخطار، فإن هناك من نذر نفسه مقاوما ومتصديا ورافضا لكل ذلك الجحيم، وبدون شك يقف الشيخ الراحل الدكتور حارث الضاري في مقدمة المتصدين والرافضين والمقاومين للغزو والاحتلال وتراكمات ذلك في حياة العراقيين، وهذا ما يرصده الدكتور الفلاحي في الكتاب آنف الذكر.

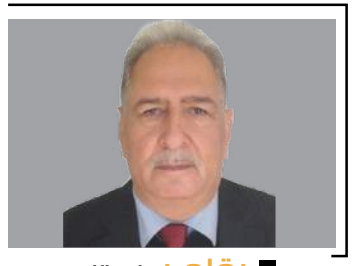

بقلم : وليد الزبيدي
(عضو اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي)

لم يكن الدكتور رافع الفلاحي مؤلف كتاب «على أعوام الجمر» بعيدا عن الشيخ الراحل، كان قريبا منه يلتقيه باستمرار ويحاوره ويتأملون المشهد بكل غيومه وشذرات النور وإشراقاته الأصيلة التي لا تغيب عن أفق المشهد العراقي، وقد وظف المؤلف رؤيته الشخصية ومتابعاته اليومية ورصده لكل شاردة وواردة في العراق، معززا ذلك بحجم معرفته بقدرات المقاومة العراقية وإستراتيجيتها بعيدة الأمد في التصدي للغزاة، ولمن آزرهم وساندهم وقدم العون لارتكاب المزيد من جرائمهم بحق العراق والعراقيين، وعندما يسطر الباحث الفلاحي الصفحات عن حياة الشيخ الضاري فإنه يوثق لحقبة خطيرة في تاريخ العراق، ويلقي المزيد من الإضاءات في رحلة الراحل وهو يتصدى لمشروع الاحتلال ويبذل الجهود الكبيرة والمضنية لتعزيز الخط الوطني العراق ويقويه، ويشد من أزر السائرين في هذا الطريق الشائك والصعب والذي يزخر بالمخاطر، وطالما يطول السفر في هذا المسار فإن الثبات من أصعب التحديات التي تواجه السائرين في إتونه، وطالما تخوف الشيخ الضاري رحمه الله من تساقط الوجوه والأسماء وتناثرها بين الصمت والانزواء واللحاق بركب «مدمري ومخربي» العراق وأدواتهم بذلك عملية الاحتلال السياسية، التي أحرقت الأخضر واليابس وعصفت بالعراق ومازالت، على الطرف الآخر فإن الشيخ الضاري كان يعيش التفاؤل بمستقبل العراق، مدركا تماما أن العابثين بالعراق وتحت مختلف العناوين لن يستمروا كثيرا، فهم متساقطون ومكشوفون أمام العراقيين ويبدأ فشلهم من هذا المنحنى، ليبدأ العد التراجعي لمخططاتهم وأفعالهم وجرائمهم المرتكبة بحق العراقيين جميعا.

بدون شك أن كتاب «على أعوام الجمر» إضافة نوعية للمكتبة العراقية والعربية، وأنه يؤرخ ويوثق لمسيرة الشيخ الراحل الدكتور حارث الضاري.

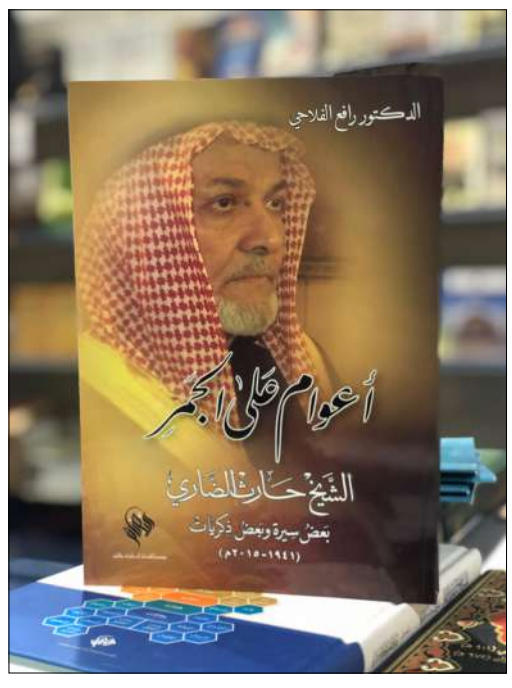

ملك من بلاد الرافدين
يضع القوانين ويحكم بالعدل قبل قانون حمورابي

قانون (أورنمو) هو قانون سبق قانون حمورابي بثلاثة قرون. وهو أقدم قانون مكتشف لحد الآن حيث عُثر على قسم من الألواح التي تضمنت هذا القانون في مدينة نفر والقسم الآخر منها في مدينة أور



بقلم ياسر التركي
(باحث في حضارات بلاد الرافدين)

أور نمو: هو مؤسس أسرة أور الثالثة (عصر الانبعاث السومري)، وقد استمر حكمه سبعة عشر عاما ما بين (٢١١٢ إلى ٢٠٩٥) ق.م

وقد حظيت الحضارة العراقية باهتمام الباحثين في الآثار والتاريخ القديم فغطت دراستهم جوانبها المختلفة اللغوية والتاريخية والفنية، وتبين أن الحضارة العراقية القديمة تتصف بالخلق والإبداع، وتأثيرها بالحضارات المجاورة، والسومريون من أقدم الشعوب التي أرست دعائم أول حضارة أصيلة في جنوب بلاد الرافدين.

وحفل العراق القديم بالعديد من الشخصيات البارز في ازدهار الحضارة العراقية القديمة، ومنهم الملك السومري (أور نمو) الذي استطاع توحيد بلاد سومر واكد، وبسط نفوذه إلى بعض الأقاليم المجاورة واتخاذه (أور) عاصمة للبلاد. وازدهرت الفنون والإعمار في عهده، فضلا عن الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي، ويكفيه أنه أول من شرع قوانين الدولة التي وصلت إلينا. وقد اكتشف هذا القانون مدونا على رقيم طيني في مدينة نفّر في جنوب العراق في بداية القرن العشرين وكان مهشماً بصورة سيئة ولم تنشر محتوياته إلا في الأونة الأخيرة من قبل العالم صموئيل نوح كريمر، ثم عثر بعدها على كسرتين لرقيم طيني تمكن العالمان كريمر وجيرني من التعرف عليهما بعد اكتشافهما في أور، وهو ما دفع العالم بالمسماريات فنكلشتاين من تقديم دراسة كاملة لمجموع تلك الكسر.

وتم التعرف مؤخرًا على لوح مسماري عثر عليه في موقع سُبَار (أبو حبة) في اليوسفية قرب بغداد، مدون عليه قانون (أورنمو) تمكنوا بوساطته إكمال مقدمة القانون والتعرف على المواد العشرة الأولى للقانون وقد تبين أن المواد الأولى الناقصة من القانون هي ست مواد وليست ثلاثة كما كان يعتقد سابقاً. وتبين أن مجموع مواد أورنمو سبع وثلاثون مادة قانونية. وبذلك تكون المادة الرابعة المتعارف عليها سابقاً هي المادة السابعة والمادة الخامسة ستكون المادة الثامنة في الترقيم الجديد، والمواد ٣٤، ٣٥، ٣٦ وجدت مخزونة، ولا يمكن التعرف عليها، وبذلك سيختلف ترقيم المواد القانونية الأخيرة أيضاً. ومن أحب الاطلاع على هذه القوانين الجديدة فعليه مراجعة كتب السيد **Marther Roth** والسيدة أزهار عبد اللطيف الشهواني والأستاذ الدكتور عبد القادر عبد الجبار الشيخلي.

وسأضع أمام القارئ الكريم بعض النصوص من هذه القوانين وسأشير إلى بعض الأمور المهمة فيها؛ لأنها من مآثر تراثنا القانوني الرائع، وكونها من أهم المصادر التاريخية في قوانيننا المعاصرة، ولأن مكتبتنا العراقية تفتقر إلى مثل هذه الدراسات بدلاً من البحث في قواعد القوانين الرومانية كما هو حاصل من قبل فقهاء القانون من الغربيين والعرب والعراقيين، وهو ما حز في نفسي أثناء دراستي الجامعية في كلية القانون عندما درست تاريخ القانون، ودفعني لاختيار هذا الموضوع في رسالة الماجستير؛ لأن القوانين العراقية القديمة ميداناً واسعاً ورحباً للدراسة والبحث وتؤكد الأصل التاريخي لأغلب نصوص القوانين في العالم وهي الأولى بالدراسة وقد وفقني الله في الحصول على درجة الماجستير فيه بتقدير امتياز.

كما أن غالب ما كتب عن النصوص القانونية القديمة لايغوص في أعماق النص وإنما يمر على ظاهر النص ويستعرضه ويتعامل معه بوصفه تراثا تاريخيا وشاهدا على وجود حضارة راقية في بلاد الرافدين ولاسيما من قبل الباحثين في علم الآثار والتاريخ والتراث، أما الفقهاء فقلما نجدهم تناولوها ودرسوها باهتمام وتعمق وغاصوا في أحكامها وتأصيلها.

وجد في النصوص أن (أورنمو) اعتبر السيدة التي تدعك فم خادمتها (أمة زوجها) بالملح كتطهير لها من روح شريرة، أو من سحر أو غير ذلك مما جعل الأمة تسيء إلى سيدتها، وأرى أن ذلك ليس إلا عذرا مانعا للمسؤولية الجزائية التي تتمتع بها السيدة التي تدعك فم الخادمة، وإلا لما كان المشرع ينص عليه في قانونه ويرتب عليه أحكاماً خاصة، كما وأن المشرع العراقي لم يعالج كل الحالات ولم يلموا بكل الموضوعات من خلال القوانين التي شرعوها، وهناك أمور أهم من إساءة (الأمة) لسيدتها لا نجد لها أحكاماً في تلك القوانين، وخاصة قانون (اورنمو).

وفي مادة أخرى شرعها (أورنمو) لم تصلنا بنص كامل للخرم الذي لحق بها وهي المادة التي جاء فيها: (إذا تكبرت أمةُ رجل ما ساوت نفسها بسيدتها وضربتها...) فالواقعة المفترضة وهي تطاول الأمة على سيدتها؛ حيث تحاول الارتفاع من مكانتها الاجتماعية إلى مقام سيدتها ثم إن كلمة (وضربتها) لا تعرف بسبب النقص في النص من الضارب ومن الذي وقع عليه الضرب هل السيدة ضربت أمتها لتطاولها، أم الأمة تجاوزت على سيدتها بالضرب، فالنقص فوت علينا الوقوف على صحة الواقعة التي افترضها المشرع.. والأحكام الجزائية المقررة مفقودة أيضاً وكما رأينا في نص هذه المادة، فالمادة خاصة بتجاوزات الرق وخاصة الإماء ضد أولياء نعمتها ومالكيها؛ وحيث لا يمكن بناء موقف لنا من هذه المادة على التخمين والافتراض، فإن هذه المادة لا يمكن أن نبني مقارنتها بأي نص قانوني وردنا من العراق القديم خاصة من العصور البابلية والآشورية على السواء. ولكن يمكن أن نتصور بوضوح القواعد القانونية والأحكام التي تقررت والواردة بالقانون السومري مع الأخذ بنظر الاعتبار أن القانون تضمن نصوصاً قانونية أخرى لم يتاح الوقوف عليها والتعرف على الأحكام المقررة فيها بسبب النقص جراء تهشم أو خرم الألواح التي دونت عليها نصوص هذا القانون

وكانت المصادر التاريخية لقواعد اور نمو، هي العرف والتقاليد والعادات المتبعة، والتحكيم، والسوابق القضائية، والتصرفات القانونية عند السومريين، واصلاحات اوروكاجينا، واكتشاف قانون اورنمو، ومقدمة قانون اورنمو، وأسلوب صياغة قانون اورنمو وتبويبه، ومضمون قانون اورنمو (المتن)، وخاتمة قانون اورنمو. وإذ تطرقنا لبعض مواد قانون اورنمو سنجد قانون لجرائم الاعتداء على حياة الإنسان وبدنه، وجريمة القتل، وجرائم الإيذاء البدني، وتقدير التعويض في قانون اورنمو، والجرائم الجنسية وجرائم الاتهام الكاذب، وجريمة نهب الأموال، وجريمة الإحجام عن أداء الشهادة، وأحكام الأحوال الشخصية، ونظام الملكية وأحكام الأرض، وإيجار الأراضي، والأحكام الخاصة بالإماء. وقد كشف منقبوا الآثار عن لوح مسماري في أطلال مدينة سُبَار، وتمكن الباحثون من التعرف على مضمون النص المدون فيه وتبين أنه مجموعة من القواعد القانونية التي شرعها الملك السومري اورنمو ضمن قانونه المعروف قانون اورنمو.

ولوح سُبار تم اكتشافه في العقد الأخير من القرن الماضي وقد غيرت نصوصه الأفكار والمفاهيم التي كانت سائدة في وجهات النظر لدارسي وباحثي تاريخ القانون والأنظمة القانونية القديمة، فضلا عن سدادها نقصاً ظاهراً في بعض نصوص متن قانون اورنمو في الواح نُقر واور التي اكتشفت سابقاً، وبذلك سُدت الثغرات والنواقص في بعض المواد القانونية بسبب تعرض الالواح المكتوب عليها القوانين إلى ضياع جزء منها، وحتى ما تم اكتشافه في لوح سُبار أو الألواح المدون عليها قانون اورنمو في نُفر واور فلا يمثل الصورة الكاملة ولا الصيغة النهائية لهذا القانون، ويسعى المنقبون إلى اكتشاف ألواح أخرى مدون عليها نصوص تشريعات اورنمو وعندها تكتمل النصوص الناقصة، المخرومة جزئياً أو التالفة كلياً لمواد قانون اورنمو.

ويمكن من خلال ما تقدم إعطاء صورة أكثر وضوحاً عن الأحكام التي يضمها هذا القانون كما ساهمت في تغيير وجهات النظر السائدة قبل اكتشاف اللوح المذكور، فمنذ وقت قصير كان بعض الدارسين والباحثين يرون أن قانون اورنمو لا يتضمن من الأجزية (الجزاءات) والعقوبات إلا التعويضات ويعدونها جزاءات قررها اورنمو لمرتكبي الأفعال الجزائية حين تتحقق نتائجها، وحتى انه اختلط عند البعض مفهوم التعويض الذي يقرر جبراً لضرر المتضرر، ومفهومه كغرامة باعتبارها عقوبة جزائية مقررة لمرتكب الفعل الجنائي الذي تتحقق نتائجه والذي يتكيف وفقا لاحكام القانون العراقي القديم بشكل عام، وقانون اورنمو على وجه الخصوص. وهذا الالتباس في الفهم قد نجد له ما يبرره بالنسبة للباحثين في تاريخ بلاد الرافدين الذين يجدون في مفردة القانون انجاز حضاري تراثي ضمن انجازات حضارتنا القديمة بمختلف وجوهها. أما الذين لهم دراية بالقانون، والذين تعد الدراسات القانونية ميدان أبحاثهم التخصصية، حتى ولو كانت هذه الدراسات تبحث في تاريخ الأنظمة القانونية وتأصيل القواعد القانونية المعاصرة وربطها بماضيها وبداية نشوئها وبما يعرف بدراسة تاريخ القانون والتراث القانوني فنجد أن الخلط بين إعتبار التعويض جبراً للضرر وكونه عقاباً مالياً مقرراً بقاعدة قانونية آمرة هو مما يحسب على اولئك الباحثين وليس لهم.

وعند الوقوف على نصوص المواد الناقصة في قانون اورنمو، نتعرف لأول مرة في تاريخ التشريع العراقي على عقوبة الموت التي قررها السومريون في قانونهم هذا (قانون اورنمو) لمن يرتكب جريمة قتل النفس البشرية، وكذلك تقرير هذه العقوبة لمن يقوم بفعل نهب وغصب أموال الغير. وهذه العقوبة لم تكن معروفة بالنسبة للباحثين في القواعد القانونية التي شرعت بعصر الانبعاث السومري قبل اكتشاف لوح سُبار على النحو الذي ذكرناه والذي احتوى النصوص القانونية لقانون اورنمو ذاته.

ولعل أهم ما جاء به اللوح المذكور (لوح سُبار) انه جاء ولأول مرة في تاريخ الشرائع العراقية القديمة بأحكام تقرر عقوبة السجن، أو الحبس، وهذه العقوبة لم تكن معروفة قبل العثور على لوح سُبار وترجمة نصوصه لا في قانون اورنمو نفسه ولا في أي قانون عراقي قديم صدر قبل ذلك. وإذا كان بعض الباحثين قد افترض وجود عقوبة السجن في تلك العصور في بلاد الرافدين وكان ذلك الافتراض استنتاجاً من الباحثين والدارسين نفوا معرفة العراقيين القدامى بعقوبة الحبس والغوا وجودها في العراق القديم.

ان التنقيب الاثاري قدم خدمة كبيرة في حقل البحوث القانونية التأصيلية بعد إن أزاح التراب المتراكم في إطلال مدينة سُبار عن هذا اللوح الذي اكتملت به نصوص قانون اورنمو بالكيفية التي تم استعراضها في هذا البحث وبذلك يمكننا ان نجهر القول مفتخرين بان العراقيين القدامى هم اول من شرع عقوبة السجن في تاريخ البشرية وفقاً لما جاء به لوح سُبار مكملا بعض القواعد القانونية الناقصة في قانون اورنمو.

ومن النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسة لقانون اورنمو نرى ان هذا المشرع السومري عرف العقوبة المزدوجة التي برزت جلية في نصوص قانونه التي اكتملت بعض إحكام قواعدها القانونية عند التعرف على لوح سُبار، فنجد ان عقوبة السجن فضلا عن عقوبة الغرامة قد قررت في هذا القانون وهذا مما لم يذكره أي ممن تصدوا لدراسة هذا القانون.

وأغلب ما وصلنا عن هذا القانون يتجلى في الأحكام الجزائية إلا أن هناك جوانب مدنية وأسرية تضمنتها القواعد القانونية التي شرعها اورنمو وقد تناولت بعضا منها في رسالتي لمن أحب الاطلاع عليها؛ ولذلك فإن قانون اورنمو السومري هو القانون الأقدم زمناً في سلسلة التشريعات العراقية القديمة، على الأقل بالوقت الحاضر لعدم وجود ما هو أقدم منها، وربما يتمكن الباحثون من اكتشاف نسخ أخرى مدونة على الواح طينية أو حتى على مسلة حجرية في مدن عراقية قديمة أخرى حتى تكتمل تشريعات وقوانين اورنمو. وفي ذلك دلالة على أن السومريين قد عرفوا النشر والتعميم ثم النفاذ وبذلك يكون العراق وحضارة بالد الرافدين من أوائل الحضارات التي سنت القوانين في بلدانها في تلك العصور المبكرة قبل غيرهم.

من التراث:

مدينة عراقية .. عكركوف

الموقع:

تقع مدينة عكركوف غرب العاصمة بغداد، وهي مدينة أثرية يعود تاريخ بناها إلى بداية القرن الرابع عشر ق.م، بناها الملك كيش كوريكالزو الأول، وكانت تعتبر عاصمة الكيشين.

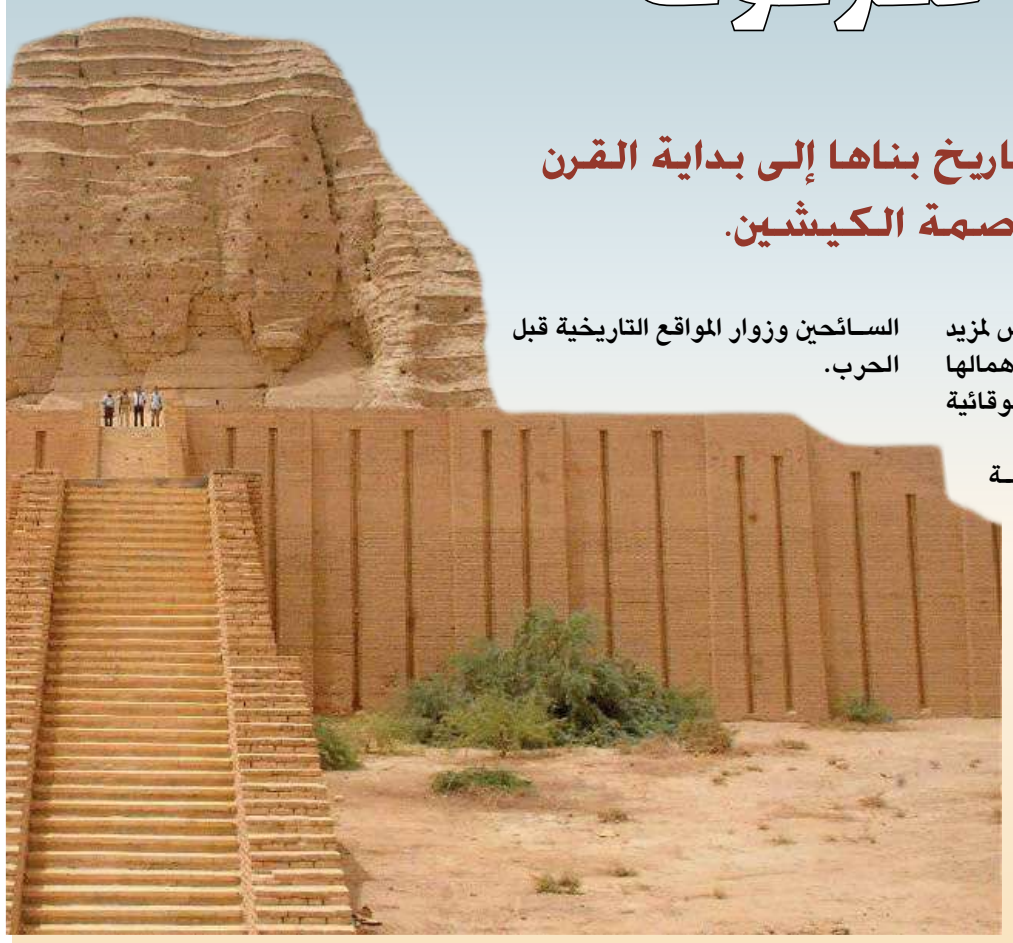

معالم المدينة:

توجد في المدينة معالم أثرية عديدة منها المعابد والقصور ومن أهم معالمها الأثرية الزقورة والمعروفة أيضا باسم المعبد المرتفع، بنيت الزقورة على شكل مربع وتميزت بشكلها الهندسي الذي اعتمد في بناء الجدران على نظام الدخلات والطلعات مما زادها جمالا.

وتوجد في مدينة عكركوف معابد كثرة بنيت على شكل ساحات عظيمة تتخللها الحجرات والممرات والأروقة، ومن أشهر هذه المعابد معبد «أي يو كال» وتعني بيت السيد العظيم، شيد هذا المعبد في زمن كوريكالزو الثالث، وفيها أيضا معبد «أي كي شان آن تكال» وتعني بيت السيد الأكبر.

أهميتها التاريخية:

تشير الأبحاث إلى أن مدينة عكركوف في بغداد قد حكمت العراق لأكثر من ٤٥٠ عاما حيثُ كانت عاصمة الدولة الكاشية ومقر حكمها وذلك لوجود الكثير من المعابد فيها وتقع على طبقة من الكلس الحجري، وما زالت زقورة عكركوف شاخصة إلى عصرنا الحالي بالإضافة إلى بقايا ثلاث معابد وقصر؛ وتعد من المعالم السياحية المهمة في العراق.

إهمالها:

تعرضت زقورة عكركوف إلى عوامل طبيعية أدت إلى لحوق أضرار بهيكلها وتآكل بسبب الأمطار والمياه الجوفية، مما جعل الزقورة في خطر وقد تتعرض لمزيد من التدهور والانهيار إذ استمر إهمالها ولم تتخذ التدابير والإجراءات الوقائية لحمايتها.

كما أن هذه المدينة العريقة تتعرض أيضا للزحف والتوسع العمراني، بالإضافة إلى استمرار المناطق الصناعية في بغداد بالتوسع قرب مدينة عكركوف، فضلا عن استغلال الأراضي والآثار التراثية للزراعة في ظل الإهمال الحكومي للمعالم التراثية.

وخلال الغزو الأمريكي البريطاني للعراق تعرضت زقورة عكركوف للنهب والإهمال، ولم يبقى سوى جزء من مبنى الإدارة والمتحف والمطعم الذي كان يخدم السائحين وزوار المواقع التاريخية قبل الحرب.

صهوات العزّ



الشاعر:

مكي النزال

أَبْدِلْ حصانَكَ فَالْمَسارُ طَويلُ
وَعرُ الْمَسارِب، مُقْفِرٌ، مَجْهُولُ

مُتَفاقِمٌ فِيهِ الْعِثارُ، وَلَيْلُهُ
قاسٍ، شَدِيدُ الدّاجِياتِ، مَهُولُ

والريحُ جائحَةٌ، عبوسٌ، صرصرٌ
يحدو بها موتٌ وَيفحَشُ غولُ

تعوي على من سار مثلَ فجيعةٍ
بين المسافر والطريق تحولُ

لا ترعوي عن سحق طفلٍ خائفٍ
في دربها بين الزهور يجولُ

عرفَتك تثبتُ في النزال كنخلةٍ
مهما عتت بالعصف لست تميلُ

لكنها الملحاح في عزماتها
مَن لم يحاذر كفها مخذولُ

مأمورةٌ أن تحصد الزرع الذي
تهفو له إذ أينع المحصولُ

نحن السنابلُ والحروب مناجلٌ
لا بد يومًا للحصاد نؤولُ

حاذر وراقب وابتعد متحيزًا
لسلامة، لا يأخذنْك ذهولُ

إن الحروب تعددت أيامها
لسنيِّها في المعطيات فصولُ

كرٌّ وفرٌّ واغتنامُ سوانح
وتوقدٌ وتوثبٌ فوصولُ

أدري بأنك لا تخاف أوارها
يهوي عليها زندك المفتولُ

يا ممسك الأوباش من أعناقهم
حتى تُهز إذا قدمتَ ذيولُ

يتملقونك خائفين وإنما
بقلوبهم سمٌ يكاد يسيلُ

والكيدُ يكتمه المراء مداهنًا
متربصًا وكلامه معسولُ

يخشون نظرتك العزوم إذا رنت
ويخبئون الرأس حين تقولُ

اشْحَذْ سلاحَ الصَّبْرِ وَاحمِلْ درعَهُ
وَلْيَعلُ منهُ إذا دَهَمْتَ صَليلُ

والْزَمْ ثَباتَكَ في الْمَسيرِ فَإنَّهُ
نَهْجٌ لِمَنْ رامَ الْعُلا مَأْمُولُ

نِعمَ اختِيارُ الْمَرءِ مُهْرٌ جامِحٌ
في النّازِلاتِ عَلى الصِّعابِ يَصُولُ

وَكَأنَّهُ بَرقٌ يَشُقُّ طَرِيقَهُ
وَكَأنَّهُ سَيفُ السنا المَسلُولُ

يجتالُ أسمال الدُّجى لينيره
إن عز في الليل البهيم دليلُ

أقدم جسورًا باسلاً متوثبًا
وليعلُ من حشد الصغار عويلُ

ستسير في ركب الجهاد مواكبٌ
وتفرُّ من سوح النزال فلولُ

لك تفتح الأيام باب سعودها
ويُتاح دونك للوصول سبيلُ

ستثور أرضك تحت من عبثوا بها
ومن السماء ستمطر السجِّيلُ

وتكافئ الأيام من صمدوا بها
والغيمُ يمطرُ والدخان يزول



تأريخ المكاييل وتنظيم الأوزان



قبل أكثر من ٤٠٠٠ سنة في عهد الملك شولكي (ثاني ملوك سلالة أور الثالثة)، تم إنشاء دوائر اقتصادية مهمة، منها دائرة المقاييس والمكاييل المسؤولة عن تنظيم الأوزان والمكاييل الرسمية المضبوطة ومراقبتها، وقد استمر العمل بهذه القوانين في العديد من الأنظمة.

مرثية أور



تعتبر مرثية أور بأنها أقدم نص رثائي عرفه التاريخ البشري، ومنذ ذلك التاريخ وحتى الوقت الحالي لم يفارق الرثاء الأدب العراقي لاستمرار الحاجة له.

في عام ٢٠٠٦ ق.م سقطت مدينة أور عاصمة سلالة السومريين الثالثة على يد العيلاميين، الذين أنهوا المجد السومري العظيم الذي مثلته تلك السلالة، وكان ذلك السقوط مؤلم ليس فقد لسقوط الدولة السومرية وإنما لوحشية وفظاعة ما اركتبه العيلاميون ضد المدينة وشعبها، بحيث أن ذكراة السومريين بقيت عالقة في تلك الحقبة لسنين طويلة، بسبب الدمار وشراسة الانتقام الذي صُب على هذه الحاضرة الخالدة، بما كانت تحويه من رقي حضاري أبهر العالم القديم بأسره.

وكان أحد الكتاب السومريين قد صور تلك الكارثة بقطعة أدبية مؤثرة وفي غاية التعبير، عرفت لدى الباحثين والمؤرخين باسم «مرثية أور».

الشهداء



الشاعر:

د. ريكان إبراهيم

ما أبخلَ الشهداءَ لم يترك لنا
منهم شهيدٌ حِصّةً لفَخار

فحصَوا صنوفَ الموتِ فاختّاروا الذي....
يُفضي إلى النعمى وعُقبى الدارِ

رفعوا عن الدنيا عباءةَ سِتْرها
فَبدَتْ لهم شمطاءَ دونَ وَقارِ

فتخيَّروا عنها الرحيلَ إلى التي
هي من نصيب النُخبة الأبرارِ

يتنافسون على الأرائك أيُّها
صارَ القريبَ إلى جوار الباري

وعلى مُعتّقة الخُمور لأنهم
لم يَشربوها من يد الخمّارِ

والنارُ تنفر مَن ملامسةِ الأُلى
نَظفَتْ ضمائرهم من الأوضارِ

لكأنَّ جَنّةَ ربِّهم مُلكٌ لهم...
شتانَ بين المُلْكِ والإيجارِ

ناسينَ وَعدَ وفائهمْ لنسائهم ، فالحُورُ تُنسي
حافظًا لذمارِ

المشرقاتُ بكلِّ وجهٍ أبيضٍ
والطالعاتُ طوالعَ الأسحَارِ

لو كنَّ في الدُنيا بهذا المقتنى
من رائعٍ في السِحْرِ والإبهارِ

أنسينَ مَنْ قتلوا أباهُ وأمَّهُ
- فَرْط إنشاءٍ - أخَذَهُ للثارِ

**

يا أيها الشهداءُ هل لي بينكمْ
في الجنّةِ الفيحاءِ عيشُ نهارِ؟

لأرى الذي أرخصتموا من أجْله
ما ظَلَّ في الدنيا من الأعمارِ

فأنا جبانٌ خائفٌ من موته
والجُبْنُ لا يُنجي من الأقدارِ

(مَنْ لَم يمُتْ بالسيف ماتَ بغيرِه)
كُلٌّ - وإنْ طالتْ - إلى مقدارِ

مَنْ يَذكُرُ الشهداءَ بَعْدَ رحيلِهِمْ
في العالَمِ المملوءِ بالأشرارِ

إنّي لأسألُ مَنْ أضاعَ جميلَهمْ
فأضاعَ فيهم رَوْعةَ الإيثارِ

هل يستحقُّ من الشهيدِ وفاءَهُ
مَنْ عاشَ يعبدُ صورةَ الدينارِ؟

الميثاق

تحاور عميد الأسرى العراقيين الأستاذ

نزار السامرائي

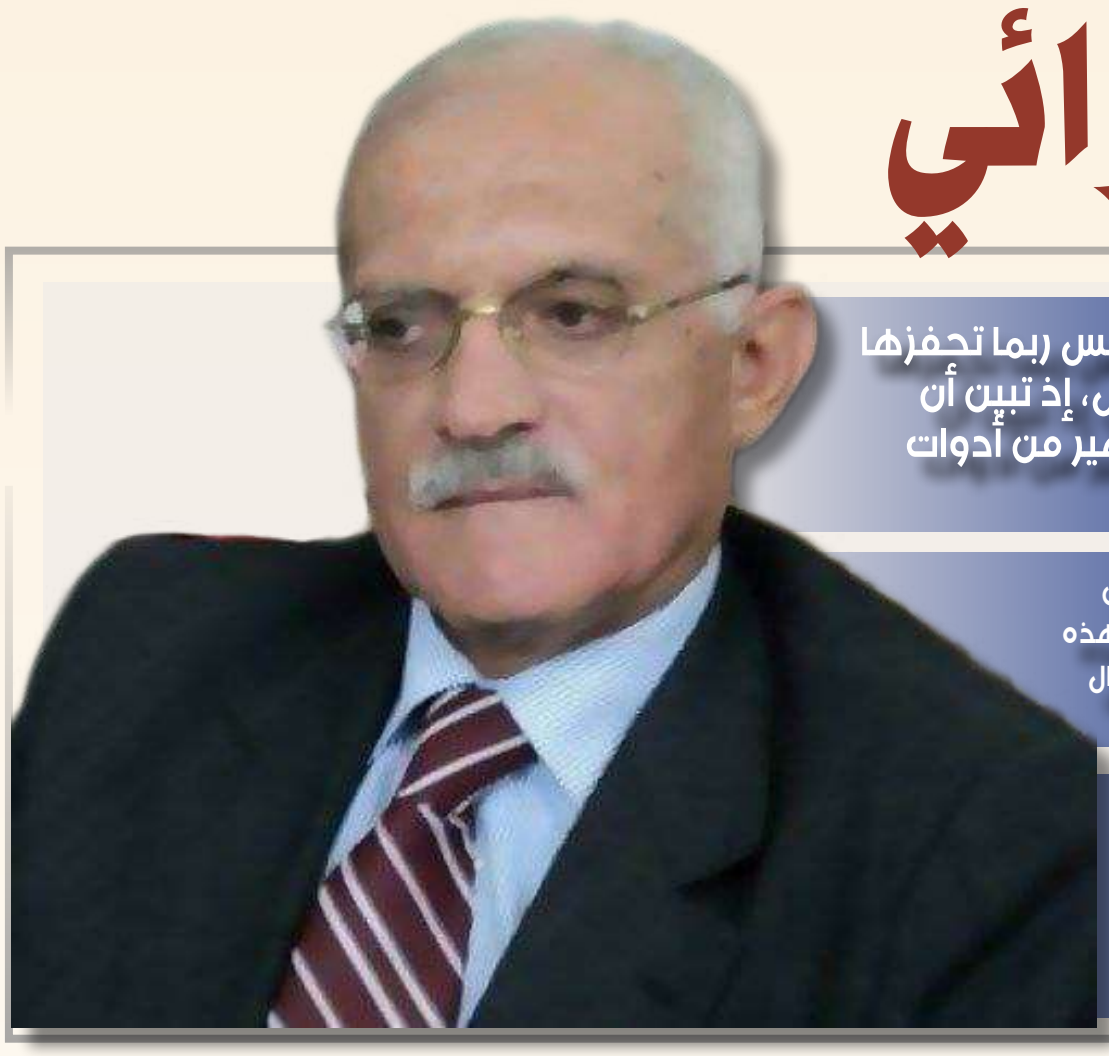

> إن إخافة السلطة لا تشكل هدفا قائما بحد ذاته، بل على العكس ربما تحفزها لوضع الخطط الكفيلة بدرء خطر السيل القادم، وهذا ما حصل، إذ تبين أن السلطة تمتلك من أدوات القمع للبقاء أكثر مما تمتلك الجماهير من أدوات للثورة

> هذه تجارتهم الرائجة، وهم يخدعون البسطاء من الناس من أنهم هم المدافعون عن إرث التشيع، وأنهم يحكمون باسم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، لأنهم إن فقدوا هذه التجارة لا بد لهم من إعلان افلاسهم السياسي واعتزال الحياة السياسية إن لم يكن اعتزال الحياة أو العودة إلى منافيهم التي كانوا فيها

> تهديدات سلطة كردستان بشأن الاستقلال تارة والكونفدرالية تارة أخرى، ليس أكثر من ضغوط سياسية أمام الانسداد السياسي والذي انتقل من بغداد إلى داخل السلطة التي ظلت تحرص على الظهور أمام بغداد بمظهر موحد لانتزاع المزيد من التنازلات السياسية والجغرافية والمالية

الميثاق| بعد مرور ١٩ عاما على غزو العراق واحتلاله ما هو السبيل لمواجهة تداعيات الاحتلال؟

السامرائي| لا يمكن وضع معادلة رياضية سهلة للإجابة عن هذا السؤال الكبير والمعقد، لأن وضع العراق متشابك الخيوط والعروق، وفي تقديري أن تحرير العراق أصعب بكثير من معركة تحرير الجزائر من احتلال فرنسي استمر ١٣٠ سنة، بل وحتى أصعب من تحرير فيتنام من الاحتلال الأمريكي، هنا أستدرك فأقول إنني لا أريد أن أزرع اليأس في النفوس.

إن أخطر الاحتلالات هي تلك التي تعتمد أدوات محلية أكثر حرصا وتفانياً في خدمة مشروع الاحتلال من المحتلين أنفسهم، بعد أن تظافرت جهود أعداء الخارج مع ما يسمى بمعارضي الداخل، في نسج خيط أخطر مؤامرة يتعرض لها بلد من بلدان العالم، عندما تتحول خيانة الوطن إلى اجتهاد سياسي ووجهة نظر لا غبار عليها، ولا يشعر متآمرو الداخل بأي قدر من الخزي من تحولهم إلى أدوات طيعة تلهث وراء جحافل الغزو، وتساعده على تأشير الأهداف التي يجب قصفها من جانب طائرات العدو، وعندما تتحرك الآلاف من النفوس المريضة لتخريب ما بقي من منشآت ومراكز صناعية وعلمية وطبية، فإن هذا سيوفر أرضية كاملة لإغراء الأعداء بالبقاء اعتمادا على أدوات محلية، من المؤكد أن معظم أطراف ما يسمى بالعملية السياسية الراهنة في العراق، هم متعاونون مع الولايات المتحدة وبريطانيا وأجهزة مخابرات عدة، أو من العناصر التي تم تجنيدها في الحرس الثوري الإيراني لمقاتلة العراق في حرب الثماني سنوات، لذلك لا أتوقع أن يتحرر أولئك من ارتباطاتهم السابقة ويعودوا إلى أحضان الوطن.

لا أظن أن أحدا قادر على إغفال الفتاوى بعد قتال قوات الغزو التي أصدرها بعض رجال الدين، أو اصطفاف شيوخ بعض العشائر الذين خسروا بعض مكاسبهم ونفوذهم بعد نشر الوعي السياسي والتعليم خلال الحكم الوطني لا سيما بعد تموز ١٩٦٨ وحتى الاحتلال البغيض، ودورها في إثارة الشكوك لدى البسطاء من الناس، عن طاعة رجال الدين التي ترسخت طاعتهم في بعض النفوس حتى صارت جزءًا حيويا من القناعة الدينية، أو طاعة الوطن في مقاتلة المعتدين، وهذه الحالة من الاختبار كانت قاسية على البعض للأسف الشديد.

من أين نبدأ بمشروع تحرير العراق؟ من كل أطراف العملية السياسية وممن نصبهم على حكم العراق، أم نبدأ من الخارج وخلف ظهورنا أعداء أخطر من الخارج بألف مرة؟ إذا امتلكنا إجابة شافية عن هذا السؤال المركزي فسوف نعرف كيف نواجه تداعيات الاحتلال، كما أظن أن علينا أن نشخص العدو قبل الدخول في معركة مع عدو غير معروف من قبلنا ولا نعرف ما هي قدراته ولا مكامن قوته وأين تتركز؟

غياب القيادة القادرة على تجميع كل القوى الشعبية المؤمنة بالتحرير وراءها، بقدر ما هو مطلب ملح فهو مطلب شبه مستحيل، إقليم متواطئ على إبقاء العراق ضعيفا إلى الأبد، فهذه هي الحالة المثالية التي دفعت كل أعداء العراق للتآمر عليه والإجهاز على مشروعه النهضوي.

الميثاق| أنت الخبير بالشأن الإيراني وعميد الأسرى العراقيين في إيران بماذا تفسر تأخر الإعلان عن الاتفاق النووي/ هل هو بسبب المراوغة الإيرانية أم بسبب عدم جدية واشنطن ومعها الغرب تجاه طموحات إيران النووية؟

السامرائي| باختصار شديد تتفاوض إيران من أجل التفاوض فقط، وكي لا تنتقل الأزمة إلى صفحة ساخنة لا تريدها ولا تحسن إدارتها، ولم يسبق لها أن نجحت في مواجهة خارج قاعات التفاوض، لقد استطابت لإيران الصفات التي أطلقت عليها في المحافل الدولية، بأنها دولة لم تكسب حرباً ولم تخسر مفاوضات، وعاشت على أمجاد هذه المقولة على الرغم من أنها تسيء إليها كثيرا في جزئها الأول، إيران في مفاوضات الملف النووي، وبغطاء أمريكي أوربي، وبدعم روسي صيني، تسعى للحصول على السلاح النووي بأية وسيلة ومهما كلفها ذلك من ضنك اقتصادي وجوع داخلي، إنها تريد أن تطرح نفسها كقوة إقليمية قادرة على فرض نفسها عبر امكاناتها الذاتية، بعد أن نجحت لمدة أربع وأربعين سنة على تحقيق ذلك الهدف عن طريق عملاء محليين وأدوات مرتبطة بالمشروع الإيراني المستند على خلفية عقائدية هي نظرية ولاية الفقيه.

نعم هناك تطابق في الرؤى بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، ولكن هناك نقاط يحصل فيها الافتراق بين الحلفاء، ولأن الغرب غير مقتنع بإمكانية استمرار أي نظام حكم شرق أوسطي، فإن التحليل النهائي هو أن إسرائيل هي الحليف الثابت للغرب والذي يمكن الوثوق به مهما تغيرت الحكومات في إسرائيل، أما إيران فإذا سقط النظام القائم حاليا، فلا ضمانة من ضبط سلوك النظام البديل، مهما أعطى من ضمانات وتطمينات.

ما يقود اتجاهات المفاوضات الحالية في فيينا، هو هواجس المستقبل وليس شكوك الحاضر.

الميثاق| فتحت ثورة تشرين الطريق أمام مشهد سياسي جديد آثار هلع وخوف الطبقة السياسية التي تحكم العراق/ هل تعتقد أن أوضاع العراق المزرية ستعيد الأمل بخلاص العراق من محنته؟

السامرائي| في تقديري إن حراك تشرين الذي شهدته مدن وسط العراق وجنوبه، لا سيما المدن ذات الطابع الديني مثل النجف وكربلاء، وكذلك المدن التي ظنت إيران أنها محسومة الولاء لها، كانت ذخيرته السياسية محدودة بالقياس إلى ذخيرته الاجتماعية والاقتصادية وخاصة في مجال انهيار منظومة الخدمات، والفقر المستشري على أوسع نطاق في مدن ذات الأغلبية الشيعية والتي كانت تنتظر تغييرا في أحواله الاقتصادية والفرص الممنوحة للأجيال الجديدة في مجال التوظيف وحل مشاكل البطالة وتدني فرص التوظيف للخريجين بعد إيقاف المعامل القائمة ومنع إقامة أي منشآت صناعية جديدة وانهيار القطاع الزراعي، وانهيار المنظومة الصحية والتعليمية.

ولما كان الأفق السياسي هو الذي يحدد مستقبل أي حراك، ولما كانت انتفاضة تشرين تحمل من النوايا الطيبة والاستعداد للتضحية أكثر مما تحمل من وضوح الرؤية السياسية، ونظرا لعدم وجود عقل مركزي يحكم حركتها، فقد تحولت إلى حركة مؤقتة ربما حملت من الإلهام الشاعري أكثر بكثير من طموحات مدروسة لرسم مسار مستقبل واعد.

ومع ذلك فإن إخافة السلطة لا تشكل هدفا قائما بحد ذاته، بل على العكس ربما تحفزها لوضع الخطط الكفيلة بدرء خطر السيل القادم، وهذا ما حصل، إذ تبين أن السلطة تمتلك من أدوات القمع للبقاء أكثر مما تمتلك الجماهير من أدوات للثورة.

الميثاق| كيف تقرأ تهديد قادة كردستان بأن الوقت قد حان لإعلان الكونفدرالية كخيار استراتيجي ينهي ما وصفوه الضبابية في علاقتهم مع بغداد؟

السامرائي| تهديدات سلطة كردستان بشأن الاستقلال تارة والكونفدرالية تارة أخرى، ليس أكثر من ضغوط سياسية أمام الانسداد السياسي والذي انتقل من بغداد إلى داخل السلطة التي ظلت تحرص على الظهور أمام بغداد بمظهر موحد لانتزاع المزيد من التنازلات السياسية والجغرافية والمالية، في تقديري أن تجربة استفتاء الاستقلال الفاشلة التي حصلت في كردستان، يجب أن تدرس بعمق من قبل الأكراد أنفسهم لأنهم سوف يتوصلون إلى نتيجة مؤداها أن الغالبية من الشعب الكردي اختارت بوعي وإرادة، أن تبقى عراقية الموطن والترابط خاصة بعد أن جربت كل الخيارات الأخرى وخذلان الأكراد من جميع الأطراف التي شجعتهم على التحرك المضاد للحكومة المركزية في بغداد، كما أن عموم العراقيين يجب أن يتعاطوا مع نتائج الاستفتاء على أن الأكراد اختاروا طواعية أن يكونوا جزءًا من الوطن، لا سيما وأن حساسيات الإقليم لا تقبل بأي تعديلات على الوضع الإقليمي الموروث من اتفاقية سايكس بيكو.

الميثاق| وهل تعتقد أن المعطيات على الأرض والوضع مع دول الجوار تساعد الأكراد في خيارهم الجديد مع المركز؟

السامرائي| بعد فوات كثير من الوقت الضائع، لا بد أن الأكراد قد توصلوا إلى قناعة من أن دول الجوار من دون استثناء، قدمت لهم الدعم ليس حبا بهم أو اقتناعا بحقوقهم القومية، وإنما أرادت توظيفهم من أجل إضعاف العراق، إما في معركة لي الأذرع، أو للحصول على تنازلات عراقية رسمية، أو للحصول ومغانم سياسية أو جغرافية أو اقتصادية، ولهذا وبعد أن توصلت الزعامة الكردية إلى هذا اليقين، اختارت أن تحافظ على الانتماء إلى العراق القوي لأنها قوة للأكراد كما أنها قوة للشعب العراقي بوجه التحديات.

الميثاق| بماذا تفسر إعلان الصدر أنه بصدد تحريم التطبيع مع الكيان الصهيوني؟ بهذا الوقت بالذات؟

السامرائي| الصدر ابن اللحظة التي يتحدث فيها، وعلى الرغم من كثرة مستشاريه العلنيين والسريين، إلا أنه كان يفاجئهم بمواقف سياسية، تحرجهم أو أنهم لم يعدوا لها العدة لمواجهة تداعياتها، الصدر يذهب إلى الشعبوية من خلال رصيد أبيه المفترض والطاعة التي تتحرك بها جماهيره، لذلك لم يستطع توظيف هذه الخاصية في برامج سياسية ناضجة، بل كان يذهب إلى شعارات لمجرد مجاراة خصومه والمزايدة عليهم.

الميثاق| هل نشهد انفراط عقد التحالفات السياسية جراء استعصاء الحل وفشل الطبقة السياسية؟

السامرائي| في تقديري أن التحالف الشيعي لا يستطيع التفريط بجزء من مكوناته، لسببين، الأول أن ذلك وعلى وفق ما يراه زعماؤهم، نهاية الحلم الشيعي بالحكم في العراق، ولأن إيران لا تسمح بذلك، لأنها على يقين أن خروج الحكم من الشيعية السياسية، سيعني استعادة الدولة في العراق، وبناء قوتها مجددا، وهذا سيعني أن العراق سيأخذ بنظر الاعتبار كل دروس الماضي البعيد والقريب، في دور إيران في تدمير منظومة الدولة العراقية القوية، وحينذاك ستجد إيران نفسها مطوقة بحزام من الدول التي لا تشبهها بشيء.

الميثاق| وهل نشهد ملامح تسويه بين الفرقاء لاسيما بعد أن انيط ملف العراق بعهدة مسؤول إيراني جديد؟

السامرائي| كما أسلفت إيران هي اللاعب الرئيس في المشهد العراقي القائم، وستبذل جهودا مستميتة في محاولة فرض رؤيتها على صورة المشهد السياسي العراقي الذي تريد، وبقدر ما تبرز جهودها إلى السطح، فإنها في واقع الحال ستخسر على مستوى الشارع العراقي أكثر بكثير مما تكسب على مستوى الشيعية السياسية.

الميثاق| هناك من يعتقد أن عودة شخصيات أنبارية إلى المشهد السياسي تم بصفقة سياسية برعاية المالكي ومباركة إيرانية/ هل أنت مع هذا الاعتقاد؟

السامرائي| الأصل هو عودة كل النازحين والمهجرين إلى وطنهم ومدنهم، ولكن هناك حقيقة مؤكدة أن المالكي الحالم بالعودة إلى ولاية ثالثة حتى لو تسلم العراق دولة بلا مرتكزات ثم سلمه كيانًا مهشمًا، لا يمكن الاعتماد عليه ولا على وعوده التي تتسم بالمساومة الرخيصة، لذلك أظن أن شعبنا لن يكون أداة طيعة يحركها المالكي لزرع مزيد من الانقسامات في صفوفه، إيران لا يمكن أن تنظر بعين الرغبة إلى مصالح العراق، بل تسعى لتسخير كل السياسيين ورجال القبائل والدين خدمة لمشروعها القومي المغلف بغلاف طائفي تقسيمي مقيت.

الميثاق| غلاة المشروع الطائفي بالعراق يحذرون من ضياع حق المكون الأكبر (الشيعة) في حكم العراق، كيف تقرأ هذا السلوك الاجتثاثي؟

السامرائي| هذه تجارتهم الرائجة، وهم يخدعون البسطاء من الناس من أنهم هم المدافعون عن إرث التشيع، وأنهم يحكمون باسم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، لأنهم إن فقدوا هذه التجارة لا بد لهم من إعلان افلاسهم السياسي واعتزال الحياة السياسية إن لم يكن اعتزال الحياة أو العودة إلى منافيهم التي كانوا فيها.

الميثاق| تعاني مدينة سامراء من تحكم الغرباء بشؤونها ومستقبلها ومشروعهم الطائفي لنزع هوية وعروبة هذه المدينة بالتهديد والقتل والاستيلاء على معالمها وشخوصها، أين تكمن مخاطر هذا المشروع؟

السامرائي| سامراء مدينة لم تأخذ نصيبها من الاهتمام خلال فترة طويلة على الرغم من أنها حافظت على مكانتها كعاصمة للدولة العباسية نحو ستة عقود، وعلى الرغم من أنها ورغم كل ما عانته من إهمال ظلت مدينة حية في أنشطتها الزراعية والصناعية والتجارية.

وبعد الاحتلال البريطاني للعراق في القرن الماضي، سعت إيران لمد أذرعها إلى هذه المدينة العربية، ولكن وعي أبناء سامراء وتوفرها على كوادر دينية ومعرفية على مستوى عال، ليست على استعداد للمساومة أو الخضوع لضغوط السياسة والمال والقمع، هو الذي جنبها الوقوع في المنزلق الذي حدث عام ٢٠٠٦، بتفجير القبة الذهبية فيها، ذلك أن إيران توصلت إلى قناعة راسخة أنها لن تستطيع استدراج سامراء إلى فخ الفتنة، لذلك قامت بتنفيذ جريمة تفجير ٢٢ شباط ٢٠٠٦ بنفسها وعبر أدواتها المحلية، كما كشف ذلك الجنرال كيسي وعدد من الشخصيات العراقية، ولعل ما ورد في تصريحات فائق الشيخ علي في لقائه مع السيد مهدي جاسم على قناة anb ما يسلط الضوء على طبيعة ما يخطط لهذه المدينة، تصور أن سرايا السلام التي تحتل المدينة من بعد تفجير القبة وحتى اليوم، تسعى لإذلال المواطن السامرائي، وتضع قيودا على تحركاته في الداخل وتُخضع المغادرين والعائدين إلى مدينتهم لإجراءات تفتيش غير عادية على الرغم من حملهم لوثائق ثبوتية تُعرفّهم، كل هذا يحصل من أجل إرغام المواطن على ترك مدينته وممتلكاته، لغرض الانتقال إلى الخطوة التالية وهي الإعلان عن شيعية المدينة

> أن سرايا السلام التي تحتل المدينة من بعد تفجير القبة وحتى اليوم، تسعى لإذلال المواطن السامرائي، وتضع قيودا على تحركاته في الداخل وتُخضع المغادرين والعائدين إلى مدينتهم لإجراءات تفتيش غير عادية على الرغم من حملهم لوثائق ثبوتية تُعرفّهم، كل هذا يحصل من أجل إرغام المواطن على ترك مدينته وممتلكاته، لغرض الانتقال إلى الخطوة التالية وهي الإعلان عن شيعية المدينة

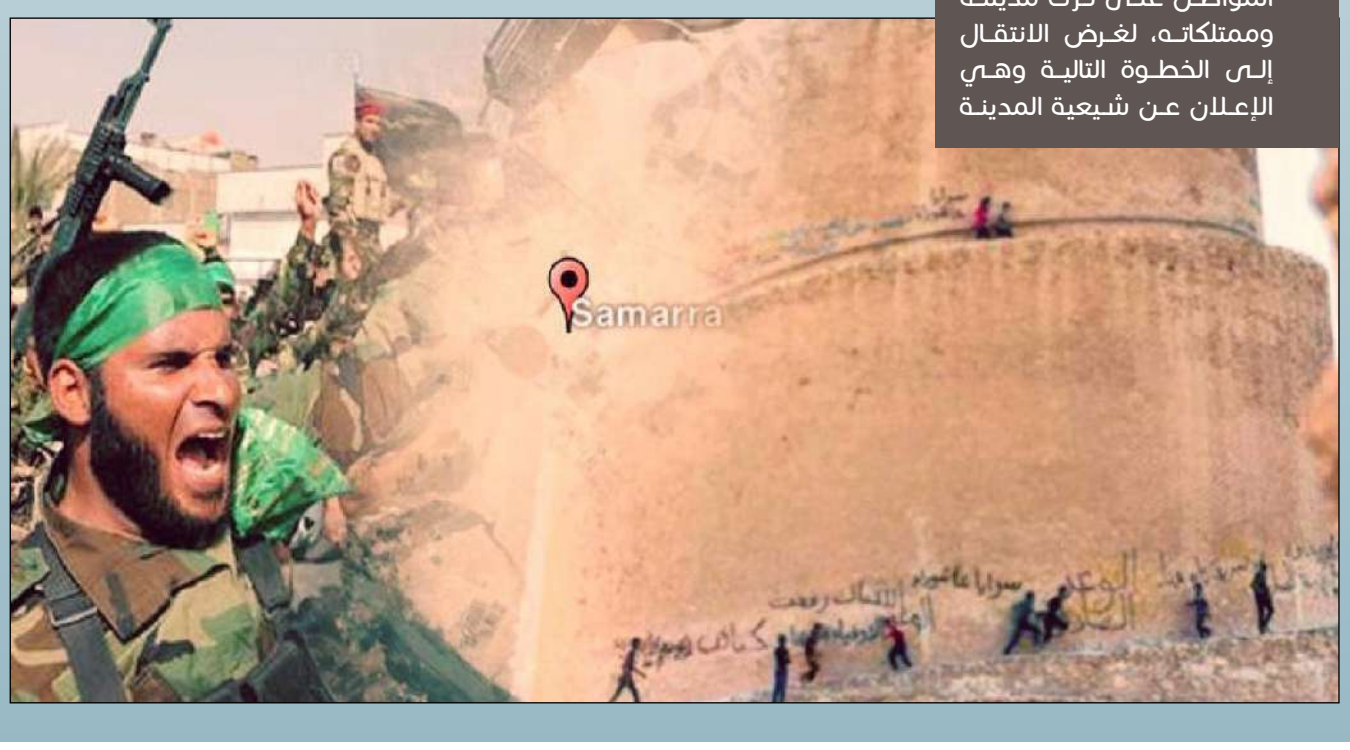

بيان رقم (١٢٦)

احتلال العراق جريمة مستمرة

في عامها التاسع عشر



يستذكر الشعب العراقي وأحرار العالم في التاسع من نيسان الذكرى التاسعة عشرة لجريمة احتلال العراق التي ارتكبتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبعض الدول الأخرى بمساعدة إيران وأذرعها المتحالفة مع قوات الاحتلال الأمريكي ضد العراق، ومازالت الجريمة مستمرة عبر عدة صفحات ومن أخطارها تشكيل ميليشيات مدعومة من البنتاغون لإثارة الفتن الطائفية داخل المجتمع العراقي ودفعه إلى الحرب الأهلية؛ لتنفيذ مخطط تقسيم العراق والمنطقة ضمن استراتيجية الفوضى الخلاقة للوصول إلى ما يسمى (خارطة الشرق الأوسط الجديد).

واستكمالا لمخطط الاحتلال البغيض أسس الاحتلال عملية سياسية طائفية تابعة له وحلّ الجيش العراقي والأجهزة الأمنية والمدنية وأنهى الدولة العراقية بالكامل، بعد أن كشف ادعاؤه الكاذب بعدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل؛ ثم برر جريمته بعد افتضاح كذبته بتغيير النظام السياسي في العراق وإرساء الديمقراطية الوهمية التي قسمت العراق إلى مكونات ونسب سياسية تحت إشراف رئيس سلطة الاحتلال (بول بريمر) الذي شكل بالاتفاق مع إيران ما يسمى (مجلس الحكم)، الذي تم اختيار أعضائه من الأحزاب والميليشيات الناقمة على العراق وشعبه التي سعت وما زالت لتدمير العراق بشكل ممنهج كما خطط الاحتلال وزيادة.

وما يزال العراق منذ تسعة عشر عامًا من احتلاله مسلوب السيادة بسبب النظام السياسي الذي فرضه المحتل وحكوماته التي جعلت العراق ساحة للصراعات الدولية والإقليمية، حيث يوجد على أرض العراق الآلاف من جنود الاحتلال في قواعد عسكرية متعددة منها قاعدة (عين الأسد) في الأنبار و(حرير) في شمال العراق، ووجود عناصر الحرس الثوري الإيراني وميليشيا حزب الله اللبناني في (جرف الصخر) وغيرها من القواعد الأجنبية الأخرى، فضلاً عن استباحة الأراضي العراقية من الميليشيات الإرهابية، وما يحدث في قضاء (سنجار) وتحكم ميليشيا (PKK) الأجنبية دليل آخر على تنوع احتلال المدن العراقية، ولم يكن ذلك يحدث لولا تبعية أحزاب السلطة وميليشياتها وولائها لغير العراق، ومما زاد الأمر سوءًا تعامل الدول مع الحكومات في العراق على الرغم من فسادها وسيطرة الميليشيات المسلحة والأحزاب الموالية لإيران على قرارها.

ولم تتوقف جريمة الاحتلال وعملائه عند هذا الحد وإنما تجاوزوه إلى ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية، وتهجير قسري لمدن وقرى بدوافع طائفية مقيتة أودت بملايين العراقيين إلى العيش في المهجر أو في مخيمات النزوح وعدم السماح لهم بالعودة إلى مناطقهم ومنازلهم وممتلكاتهم، وتركهم من دون رعاية وإهمال متعمد، فضلاً عن اغتيال الكفاءات العراقية من قبل الموساد وإيران وفرق الموت، واعتقال مئات الآلاف من العراقيين والعراقيات وزجهم في سجون الاحتلال والحكومات المتعاقبة وارتكاب جرائم ضدهم؛ وفضيحة سجن (أبو غريب) دليل فاضح على جرائم الاحتلال وانتهاكاتها لحقوق الإنسان في العراق، وضوء أخضر لعملائها بممارسة التعذيب والانتهاكات البشعة ضد المعتقلين كما حصل في سجون بوكا والجادرية إبان حكومة الجعفري الطائفية، ومثلما هو حاصل ومستمر في السجون الحكومية، وإجبار الأبرياء تحت وطأة التعذيب للاعتراف بجرائم لم يرتكبوها؛ ليصبح مصيرهم إما الموت من بشاعة التعذيب أو مشانق الموت الظالمة التي يساق إليها مئات الأبرياء في ظل حكومات الاحتلال المتعاقبة

ولم تكتف هذه الأحزاب وميليشياتها بتواطؤها مع المحتل وسفك دماء العراقيين وقتلهم وتهجيرهم؛ بل شنت حملة تغييب واسعة لآلاف العراقيين في الدور والموصل والرزازة والصقلاوية وديالى وحزام بغداد وغيرها من مدن العراق؛ وارتكاب سلسلة من المجازر البشعة ضد الأطفال والنساء والرجال الذين لا حول لهم ولا قوة أمام مرأى ومسمع من المجتمع الدولي الذي بقي صامتًا أمام هذه الجرائم والمجازر التي ترتكب ضد العراقيين.

أما أكذوبة الديموقراطية فقد فضحتها انتهاكات قوات الاحتلال واستهدافها أول مظاهرة سلمية في الفلوجة وبغداد ضد الاحتلال، ثم توالت الانتهاكات الجسيمة ضد العراقيين من قبل حكومات الاحتلال المتعاقبة فاستهدف (نوري المالكي) تظاهرات ٢٥ شباط، ثم تظاهرات المحافظات الست المنتفضة ضد الظلم والإقصاء ولم تنته باستهداف المتظاهرين وإنما بهجوم عسكري على المدن والمحافظات الست واستخدام الصواريخ والمدافع والدبابات لتدمير المدن وإبادة المواطنين، وارتكاب مجازر جماعية بحق الأبرياء الذين ما زالت جثثهم تحت الركام. واكتشاف المقابر الجماعية بين الحين والآخر في مدينة الموصل شاهد حي على هذه الجرائم التي ارتُكبت بتواطؤ من المجتمع الدولي، فضلاً عن تفشي المخدرات وتعاطيها بنسبة ٥٠٪ من الشباب، وما ذكرناه هو غيض من فيض ضمن جريمة الاحتلال المستمرة منذ تسعة عشر عامًا على العراق.

إن الميثاق الوطني العراقي إذ يستنكر جريمة الاحتلال المستمرة فإنه يعمل مع أبناء شعبه على إزالة الاحتلال وآثاره، ويدعو العراقيين في الذكرى التاسعة عشرة لجريمة احتلال العراق إلى التكاتف والوحدة والمحافظة على وحدة العراق، والعمل على إفشال مخططات الاحتلالين الأمريكي والإيراني، وما تشهده العملية السياسية من انسداد واضح وصراع على السلطة دليل على اقتراب نهاية مشاريع الاحتلال وعمليته السياسية البائسة؛ مما يدعونا إلى دعوة القوى الوطنية العراقية التي لم تتلوث بالعملية السياسية وجرائمها إلى الاستعداد للمرحلة القادمة للمساهمة في إنقاذ العراق؛ لأن نهاية المطاف تعني بقاء الشعوب وزوال الظالمين.

ولا يفوتنا ونحن نستذكر هذه الذكرى الأليمة؛ أن نستذكر في هذه الأيام الذكرى الثامنة عشرة لمعركة الفلوجة الأولى التي هزمت جيوش الاحتلال وأذنابهم على أسوارها وبين أزقتها؛ ونثمن باعتزاز وفخر دور المقاومة العراقية التي دافعت عن العراق وشعبه وكبدت المحتل خسائر عسكرية واقتصادية فادحة؛ جعلته يحجم عن المغامرة بغزو بلدان أخرى بريًا؛ ونؤكد أن الشعوب قادرة على طرد الغزاة وإن طال ليلهم فلا بد أن ينجلي لتشرق شمس الحرية والاستقلال.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي
٢٠٢٢/٤/٩م

بيان رقم (١٢٧)

الميثاق الوطني يهنئ هيئة علماء المسلمين

في ذكرى تأسيسها

يتقدم الميثاق الوطني العراقي بالتهنئة إلى هيئة علماء المسلمين إحدى الجهات المؤسسة للميثاق والموقعة على بنوده بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لتأسيسها؛ ويثمن الميثاق دور الهيئة وصمودها على مدار عقدين من الزمن تقريبًا في مقارعة الاحتلال وآثاره الخطيرة وعمليته السياسية الطائفية، حتى أصبح العراقيون يحملون أدبياتها وأفكارها في تطلعاتهم لاستعادة العراق، والانسداد الحاصل في العملية السياسية والمتوقع والمشخص من الهيئة منذ ١٩ عامًا، يؤكد صواب منهج الهيئة الرافض للاحتلال وعمليته السياسية، وسيكتب التاريخ والعراقيون مسيرة الهيئة الناصعة وصمودها وثباتها على الحق من أجل خلاص العراق والعراقيين.

وبهذه المناسبة يستذكر الشعب العراقي والقوى العراقية المناهضة لاحتلال العراق وعمليته السياسية الذكرى التاسعة عشرة لتأسيس هيئة علماء المسلمين في العراق التي انطلقت في الرابع عشر من نيسان عام ٢٠٠٣.

وقد خطت الهيئة لنفسها طريق الحق والأمانة في المواقف الشرعية حتى أصبح الحق عنوانًا بارزًا في مسيرتها التاريخية في التصدي للاحتلال الأمريكي الإيراني، وقد استطاعت الهيئة أن تدير الصراع بحنكة عالية أمام التحديات التي شهدتها الساحة العراقية ولا سيما بعد إرهاب العراقيين ببطش وقوة المحتل الذي تعمد نشر الفوضى والخوف في نفوس العراقيين، وإنهاء الدولة والمؤسسات العراقية. وفي ظل الفوضى وبحث الناس عن صناع النهضة جاء دور هيئة علماء المسلمين في قيادة المشهد وظروفه المعقدة؛ فهناك جهات أصدرت فتاوى بالتعاون مع المحتل، وآخرون اتخذوا من احتلال بغداد عيدًا لهم، وأخرى أحرقت مؤسسات الدولة لإنهاء العراق أرضًا وشعبًا؛ إلا أن مواقف الهيئة كانت واضحة سواء في إيقاف الجريمة المنظمة عبر ندائها بوجوب المحافظة على أملاك الشعب وحمايتها، أو في التصدي لمشروع الشرق الأوسط الجديد وتقسيم العراق والمنطقة إلى دويلات صغيرة متناحرة، أو في رفض الطائفية وفرق الموت التي سفكت دماء العراقيين وهجرتهم، أو في وقوفها ودعمها لتطلعات العراقيين بشكل مهني ومنهجي سواء في التظاهرات أو مقاومة المحتل ورفض العملية السياسية الحالية.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي
٢٠٢٢/٤/١٤م



بيان رقم (١٢٨)

مجزرة الحويجة في عامها التاسع

ومرتكبوها طلقاء

يستذكر الشعب العراقي من كل عام في الثالث والعشرين من شهر نيسان المجزرة البشعة التي ارتكبتها القوات الحكومية ضد المتظاهرين السلميين في الحويجة في كركوك بعد أن اقتحمت ساحة تظاهرات الحويجة بقرار من نوري المالكي عام ٢٠١٣م باستخدام القوة المفرطة واستهداف المتظاهرين وتعمد قتلهم؛ وقد راح ضحية هذا الهجوم الغادر أكثر من ٢٠٠ شهيد منهم من ذوي الاحتياجات الخاصة قتلوا بدم بارد ومثلت بجثثهم، وقد صاحب هذا الهجوم شعارات طائفية مقيتة ضد المتظاهرين على الرغم من سلمية التظاهرات؛ حيث لم تستطع حكومة المالكي وقواتها حينها إثبات وجود سلاح أو أداة حادة عند المتظاهرين فضلاً عن محاصرة ساحة التظاهر من قبل القوات الحكومية وتفتيش كل من يدخل إليها؛ لذلك فإن الوصف الحقيقي لمجزرة الحويجة هو إبادة جماعية وتطهير عرقي وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان وفق القوانين الدولية والمحلية.

وعلى الرغم من مرور تسعة أعوام على ارتكاب المجزرة إلا أن العدالة ما زالت غائبة، ومرتكبو المجزرة مازالوا طلقاء ولم يحاسب منهم أحد، وسط تقاعس من القضاء في العراق وتسييسه لجهات حكومية وشخصيات متنفذة ومتسلطة، بل وشرعنة المخالفات القانونية لصالح هذه الجهات؛ مما أدى إلى تشجيع المجرمين على الاستمرار في ارتكاب المجازر ضد الشعب العراقي؛ ولذلك ارتكب المالكي والضباط المرتبطون به والميليشيات المدعومة حكوميًا مجازر أخرى لا تقل بشاعة عن مجزرة الحويجة، ومنها استهداف جامع سارية، والمتظاهرين في الفلوجة، وبغداد، وتكريت، وسلمان بيك، والموصل وغيرها، ولم يكتف نوري المالكي وغيره بهذه الجرائم وإنما أصبحت مهمة من يتسلط على رقاب العراقيين تسخير القوات الحكومية والميليشيات الطائفية لقمع الشعب العراقي لصالح الأحزاب الفاسدة؛ ولذلك استهدف متظاهرو تشرين في عدة محافظات وارتكبت عدة مجازر بحقهم منها مجزرة ساحة التحرير في بغداد والناصرية والنجف وكربلاء، وهذه الجرائم المستمرة لم تكن لتستمر بهذه البشاعة لولا وجود سياسة الإفلات من العقاب في العراق.

إن الميثاق الوطني العراقي إذ يؤكد على أهمية محاكمة جميع مرتكبي المجازر ضد الشعب العراقي ولاسيما من تسبب وارتكب مجزرة الحويجة، فإنه يطالب بإنصاف ضحايا التظاهرات السلمية وفي مقدمتهم ضحايا الاعتداء الوحشي البربري الذي ارتكبه نوري المالكي وقواته في الحويجة وتخصيص امتيازات وحقوق متكاملة لعائلات الضحايا، وندعو القضاء المحلي والدولي للسماح لذوي الضحايا إقامة الدعاوى القضائية على جميع المشتركين في مجازر الإبادة الجماعية التي ارتكبت بحق المتظاهرين التي مازال مرتكبوها طلقاء بسبب الدعم الدولي والإقليمي وسياسة الإفلات من العقاب في العراق، إلا أن أمل الشعب العراقي بتحقيق العدالة مستمر لأن مثل هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم، ولن يضيع حق وراءه مطالب، والعراقيون لن يتركوا هؤلاء المجرمين من دون عقاب عادل وإن طال الزمن.

اللجنة العليا للميثاق الوطني العراقي
٢٠٢٢/٤/٢٤م



قضبان الذل وزنازين الموت

تبرر الحكومات في العراق والمنظمات الحقوقية التابعة لها ظاهرة تعذيب السجناء في العراق، بأن التعذيب في السجون موجود في كل الأنظمة الدكتاتورية، بمعنى أن التعذيب في السجون يوجد منذ تأسيس الدولة العراقية؛ ليبرروا إجرامهم؛ لكنهم يتناسون أن السجون منذ ٢٠٠٣ بُنيت على أسس الاحتلال، فلا يوجد وجه مقارنة بينها وبين النظام الوطني مهما كان.



بقلم : زياد المشهداني
(كاتب وناشط عراقي)

(أموات يتنفسون) هكذا يمكن أن نصف وضع السجناء داخل السجون العراقية لأنهم يتعرضون إلى تعذيب مشدّد وقاسي جدًا فضلا عن تجويعهم ونشر الأمراض بينهم في زنازين تنعدم فيها الحياة، وبحسب تقرير الأمم المتحدة لعام (٢٠٢١) الذي يغطي الفترة من (١يوليو) عام (٢٠١٩)الى (٣٠ ابريل) من عام (٢٠٢١) فإن غالبية المعتقلين تعرضوا للتعذيب المشدّد، مؤكدا على أن الغالبية منهم تعرضوا للعنف المفرط كالصعق الكهربائي والخنق والوضعيات المجهدة، والاعتداء الجنسي؛ لانتزاع اعترافات بجرائم لم يرتكبها المعتقلون، بل ولا يعلمون عنها شيئا، يمارس هذا الإرهاب الحكومي مع جميع المعتقلين ويزداد سوءا وشدة مع معتقلين من أبناء المحافظات المنكوبة المحافظات الشمالية والغربية وديالى، وتتعرض هذه المناطق إلى حملة تطهير وإبادة جماعية منذ احتلال العراق وإلى يومنا هذا، ووجود آلاف المغيبين من أبناء هذه المحافظات شاهد على حجم المأساة التي يتعرضون لها من قبل الحكومات والميليشيات الطائفية.

ومن الوسائل الرخيصة التي يستخدمها ضباط التحقيق هو تهديد المعتقل بالاعتداء على زوجته وأهله وفي أكثر الأحيان يأتون بأهل المعتقل ويهددونه إن لم يتحمل وزر جريمة لم يرتكبها، وقد اطلعت على قصة تعذيب مؤلمة، وهي قصة حقيقية: رجل وأبناؤه الثلاث وابن اخته تم اعتقالهم بدوافع طائفية، وبعد التعذيب بالصعق الكهربائي قتل أحد الأبناء أثناء التعذيب؛ فارتعب ابن اخت الرجل وانهارت أعصابه وبدء بالاستنجاد وطلب العفو من نائب الضابط المسؤول عن تعذيبهم؛ فاشترط عليه نائب الضابط مقابل عدم تعذيبه واغتصابه أن يقوم هو باغتصاب خاله أمامه، وفي حالة انهيار هذا الشاب هاجم خاله للتخلص من التعذيب، دافع الخال عن نفسه ثم تدخل ابنه فضرب ابن أخت الرجل الكبير، وتشاجروا أمام أعين الجنود الذين يضحكون باستهزاء وهم يحرضون ابن الاخت على المهاجمة بشراسة أكبر وإلا سيواجه المصير نفسه! وبعد فشل الشاب عن تنفيذ أوامر السجان المخزية، تم إدخال العصا بفرج ذلك الشاب وصعق كهربائي لعضوه الذكري مما تسبب بموت عضوه، في مشهد يلخص حجم المأساة والمعاناة والحقد الذي يحمله الطائفيون الولائيون ضد أبناء الشعب العراقي.

السجون العراقية أصبحت أداة قذرة بيد الأحزاب والميليشيات تدر لها أموالا طائلة من خلال مساومة ذوي المعتقلين وسلب أموالهم مقابل عدم تعذيب أبنائهم أو لتحصيل معلومات بشأن أولادهم وغالبا ما تنتهي الأمور إلى سرقة الأموال وعدم تحقيق الوعود التي أطلقها السجانون، وهناك من العائلات التي باعت منازلها من أجل أبنائهم.

ولم يكتف المسؤولين بهذه الجرائم البشعة بل أخذوا بترويج المخدرات داخل السجون، حتى أصبحت تجارة المخدرات رائجة داخل السجون يشرف عليها ضباط ومسؤولون كبار في النظام البائس، الذي يحرص على قتل المعتقلين بالتعذيب أو بالمخدرات، فلم يكفهم التعذيب النفسي والجسدي والتجويع فاتجهوا لتدمير المظلومين عن طريق الإدمان.

وأشارت التقارير الصادرة من الأمم المتحدة إلى أن العديد من ذوي المعتقلين قدموا شكاوى الى مكتب مفوضية حقوق الإنسان العراقية بهذا الشأن إلا أن المفوضية والسلطات تتجاهل تلك الشكاوى، وأكدت التقارير الأممية أيضا وجود ظاهرة «الإفلات من العقاب» خصوصا المسؤولين الحكوميين وأفراد قوات الأمن وعناصر ميليشيا الحشد الشعبي والأجهزة الأمن في إقليم كردستان.



ومع أن العراق من الموقعين على عدة معاهدات دولية تحظر التعذيب إلا أن ٩٠٪ من المعتقلين يتعرضون إلى تعذيب مفرط ينتهي بعضها بموت المعتقل قبل محاكمته. وتم توثيق وفاة مئات المعتقلين قبيل إطلاق سراحهم وانتهاء محكوميتهم التي هي في أصلها باطلة؛ هذا فضلا عن اكتظاظ السجون بالنزلاء والإهمال الصحي المتعمد وانعدام الخدمات الطبية، ونشر الأوبئة والأمراض المزمنة التي تؤدي إلى موت المعتقلين لاحقا.

ومن جانب آخر يدفع النزلاء أموالا طائلة كي يتمكنوا من الأكل والشرب في السجون، بل وحتى نقلهم إلى المحاكم يجب أن يدفع المعتقل ثمنها الباهض، وإلا فإن المسؤولين سيعرقلون سير المحاكمات، كل هذا يجري بعلم السلطات الحكومية، التي تتجاهل كل القوانين التي تكفل حق السجين بالأكل والشرب والمعاملة الإنسانية، ووفقا لاتفاقية جينيف فإن السجون تعد دورا للإصلاح وإعادة التأهيل لمرتكبي الجرائم لكن ما يحدث في العراق هو أن المسؤولين يحتاجون إلى إعادة تأهيل لارتكابهم جرائم بحق المعتقلين لأنهم جعلوا السجون مقبرة لآلاف الأبرياء والمظلومين، وإن كتب له النجاة من الموت فإنه سيخرج مشوها نفسيا وجسديا، ناقما على الحكومة والدولة كلها إن وجد ما يسمى الدولة. السجون في العراق هي صورة من صور المأساة الحقيقية التي يتعرض لها الشعب العراقي.

عندما يعشعش الفساد والسلاح في كابينات الحكومات المتعاقبة

يكاد يكون العراق واحدًا في صدارة الدول التي تعاني من تحديات تغول السلاح في المجتمع واستشراء الفساد في مفاصله، الأمر الذي أبقى العراق في هذا المأزق من دون أمل بتجاوز مخاطر هذه التحديات رغم الوعود الحكومية بإيجاد الحلول اللازمة لها.



بقلم : أحمد صبري
(كاتب وصحفي)

وتحديات السلاح والفساد وإصلاح القضاء والمحاصصة الطائفية لم تستطع الحكومات التي أعقبت الاحتلال التصدي لها فهي ترحل من حكومة إلى أخرى. والحكومات الست التي أعقبت غزو العراق جميعها أخفقت وفشلت بالتصدي لهذه المعضلات التي دفع أثمانها المواطن العراقي وحده.

وما يعزز هذا الانطباع أنه قبل تشكيل أي من هذه الحكومات فإن المكلف بتشكيلها يؤكد أن حكومته ستحارب الفساد وتضع حدًا لتغوله وعبور خندق المحاصصة الطائفية، في حين أن هذه الآفات بقيت معششة في "الكابينات" الوزارية، وعطلت أي مسعى حقيقي لعبور الحاجز الطائفي إلى الفضاء الوطني، الأمر الذي أبقى العراق أسير محددات نظام المحاصصة الطائفي الذي كان سمة مرحلة ما بعد الاحتلال وهي خطيرة ومعقدة وتحتاج إلى جهد وإجراءات استثنائية لمعالجتها وتقليل آثارها في شتى الميادين.

ورئيس الوزراء الحالي هو الآخر لا يختلف من سابقيه في إطلاق الوعود بالتغيير والإصلاح ومحاربة الفساد وحصر السلاح بيد الدولة وتطبيق العدالة وسيادة القانون؛ ومهما حاول الكاظمي إيهام الجمهور بقدرته على التصدي للسلاح المنفلت والفساد والاستغلال والظلم والمحاصصة فإنه سيصطدم بجدرانها التي أغلقت الأبواب بوجه من يسعى لولوجها الأمر الذي يستدعي جلب المسؤولين عن هذه الإخفاقات إلى القضاء والكشف عن أدوارهم فيما آلت إليه أوضاع العراق، ولا سيما هدر وسرقة مليارات الدولارات وفشلهم في الحفاظ على أمن العراقيين واستقرارهم، وأي مجاملة أو محاباة في تنفيذ إجراءات ملاحقة المسؤولين عن تركة الماضي الخطيرة ستلحق وتضيف أضرارا كبيرة بالعراقيين وتغلق الطريق المؤدي إلى معرفة حقيقة ما جرى ويجري في العراق.

والسؤال، ثقل التركات التي ترحل من حكومة إلى أخرى هل بمقدور أي رئيس حكومة جديد المضي في طريق الإصلاح وعبور الحاجز الطائفي واستهداف بؤر الفساد وحيتانه وتغول الميليشيات المسلحة في الحياة السياسية في ظل الانقسام المجتمعي ونزع الأنياب السامة من القوانين الاجتثاثية وهي أزمات باتت مستعصية على الحل منذ تسعة عشر عاما؟

وعلى الرغم من ارتفاع منسوب تصريحات أركان النظام الحالي حول عبور الحاجز الطائفي ومحاربة الفساد والتصدي لحيتانه المستحكمة في بنية النظام، ووضع حد لانتشار السلاح غير أن المشككين بصدقية نهجهم يتوقعون فشله في هذه المهمة كما فشل سابقوه لأنه أسير قوى وأحزاب تمتلك سلطة القرار وترفض وتفشل أي محاولة تهدد مصالحها.

وما يعزز من سلطة وقرار اللاعبين الكبار في المشهد السياسي امتدادهم الخارجي والاستقواء باشتراطاته في مواجهة أي محاولة للنيل منهم؛ الأمر الذي أبقى الأمر أسيرًا لهذه الاشتراطات.

وما يعقد مهمة أي حكومة ويضيف إليها أعباءً جديدة هو مخاطر الصراع الطائفي والانسداد السياسي وانعكاسه على مجمل الأوضاع بالعراق من خلال هيمنة أذرع إيران وحلفائها التي تهدد بالوقوف إلى جانب إيران في عملية الصراع بالمنطقة الذي سيضع العراق في خانق لا يمكن الفكاك منه بتأكيدات النأي بالنفس في تطورات الصراع بين واشنطن وطهران.

> ما يعزز هذا الانطباع أنه قبل تشكيل أي من هذه الحكومات فإن المكلف بتشكيلها يؤكد أن حكومته ستحارب الفساد وتضع حدا لتغوله وعبور خندق المحاصصة الطائفية، في حين أن هذه الآفات بقيت معششة في "الكابينات" الوزارية، وعطلت أي مسعى حقيقي لعبور الحاجز الطائفي إلى الفضاء الوطني، الأمر الذي أبقى العراق أسير محددات نظام المحاصصة الطائفي الذي كان سمة مرحلة ما بعد الاحتلال وهي خطيرة ومعقدة وتحتاج إلى جهد وإجراءات استثنائية لمعالجتها وتقليل آثارها في شتى الميادين



الديموقراطية الكاذبة..!



بقلم : نور العبيدي

الديموقراطية مصطلح يوناني قديم ويعني حكم الشعب وهو شكل من أشكال الحكم الذي يُشارك فيه المواطنون المؤهلون على قدم المساواة إما مباشرةً أو من خلال ممثلين منتخبين عنهم في اقتراح شعبي وذلك من أجل تطوير واستحداث القوانين وتشمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكن المواطنين من تقرير المصير السياسي للبلد والالتزام بالمسؤولية واحترام النظام وترجيح كفة المعرفة على القوة والعنف ...

لكن نجد العكس يتم تطبيقه من خلال سياسيّن يستخدمون هذا المصطلح لإيهام المواطن بأن المستقبل بوجودهم سيكون مزدهرا ويكون البلد ذا شأن اقتصادي وسياسي عظيم، فباعوا الوهم للشعب كي يعيش على أمل الإصلاح والازدهار، ولكن الحقيقة أنها وعود وهمية لن تتحقق ولن تجد طريق النور، ساسة العراق أو من يوصفون بهذه الصفة ادعوا أنهم سيعملون على خدمة العراق بمجرد دخولهم العراق مع قوات الاحتلال التي جعلت من أرض السواد أرض دمار وخراب ودماء تُهيمن عليه الإمبريالية باستخدام القوة وعمليات التغيير الجيوسياسية والديموغرافية التي مزقت وحدة البلاد، وقد افتُضح أمرهم فأثبتوا بالتجربة المتكررة بحكوماتهم وشخوصهم وأحزابهم أنهم جاؤوا لتدمير العراق وتمزيقه؛ فقد وضعوا دستورًا جديدًا للعراق تنص مادته الأولى على أن جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ونظام الحكم فيه جمهوري نيابي (برلماني) ديموقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق كما يزعمون، ولكن ما حدث عكس ذلك تماما فوحدة العراق أصبحت على شفا جرف هار، وسيادته ذهبت أدراج الرياح، فتغول إيران في العراق وتحكم أمريكا به يجعل من العراق بلدًا محتلا لا يملك من سيادته سوى تنفيذ الأوامر الخارجية التي تملى عليه من إيران وأمريكا، هذا معنى السيادة في عقول ساسة العراق الطارئين، فمثلا ما تسمى الانتخابات النيابية التي ظاهرها الديمقراطية وباطنها اختيار الأشخاص من قبل جهات خارجية من خلال التلاعب والتزوير بـ صناديق الاقتراع ووضع أشخاص غير مؤهلين من أجل البقاء في السلطة وخدمة المحتل الذي أتى بهم من أجل إنهاء ما تبقى من حضارة العراق والدولة العراقية التي كانت في مقدمة الدول العربية في التطور والصناعة والزراعة والتعليم والموارد التي لاتُعد ولا تحُصى... فهل ما جاء به الاحتلال وأذنابه هي الديموقراطية؟!

ألم يكن التعبير عن الرأي والمظاهرات هي إحدى مظاهر الديمقراطية؛ ولكن عندما انتفض الشعب للمطالبة بأبسط حقوقه الضرورية التي هي من ضروريات الحياة؛ اجتمعت الحكومة وأحزابها وميليشياتها ليس لخدمة الشعب وإنما لقمع كل من يطالب بحقه ويعبر عن رأيه حتى ذهب عشرات الآلاف من المصابين وأكثر من ألف شهيد بيد القوات الحكومية وميليشياتها، فهل هذه هي الديمقراطية المنشودة!؟ ثورة تشرين التي انطلقت في١/١٠/٢٠١٩ في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب خرج فيها ملايين العراقيين من أجل التغيير واستحصال حقوقهم الشرعية والاستفادة من خيرات بلدهم الذي أصبح بوجود المرتزقة السياسيين يعاني الفقر والجهل والتدهور الاقتصادي وانهيار القطاع الصحي؛ تم قمع التظاهرات بأبشع الوسائل واستخدام القوة المفرطة لإنهاء التظاهرات التي استمرت أكثر من عام كامل وتلتها حملة لتكميم الأفواه وكأننا نعيش في غابة، البقاء فيها للأقوى الذي يقتل أكثر، فالديمقراطية عند الساسة الجدد هو أن تقتل أكثر وتبسط سيطرتك وتسرق وتنهب ثروات البلاد.

ولكن وعي الشعب العراقي ويأسه من العملية السياسية بعد ٢٠٠٣ ومقاطعته الانتخابات السابقة والتي سبقتها أوقعت ما يسمى بالأحزاب السياسية في حرج كبير أمام العالم فقد استطاع الشعب العراقي أن يوصل صوته بمقاطعة الانتخابات وإثبات وهمية الديمقراطية التي جلبها الاحتلال وفرضها على العراقيين عن طريق أدواته من الأحزاب التي تعاونت على احتلال العراق، ورغم تمرير هذه الانتخابات الفاشلة إلا أن هذه الأحزاب لم تستطع أن تشكل حكومة رغم مرور نصف عام تقريبا على إجرائها، والجميع يعلم أن القرار النهائي سيتخذ من أمريكا وإيران، فهذان الطرفان هما من يختاران من يتسنم السلطة في العراق بعيدًا حتى عن نتائج الانتخابات المزورة أصلا، ولكن المقاطعة أثبتت أن الأحزاب الموجودة في العراق أدوات تُستخدم من المتحكمين في العراق، وهي مرحلة جديدة تعقبها مراحل تصب في مصلحة الشعب، وما يجري من صراع بين هذه الأحزاب هو أحد ثمرات هذه المقاطعة، فقد سقطوا وأسقطوا أنفسهم ولذلك يتصارعون من أجل البقاء وحصد المناصب والمكاسب الشخصية لأنهم جاءوا من أجلها على حساب العراق وشعبه فكشفوا عن وجوههم القبيحة وزيف عمليتهم السياسية التي يزعمون (ديموقراطيتها) ولكن حبل كذبهم قصير وقد انقطع، فلم يعد يثق بهم الشعب ومحاسبتهم باتت قريبة فوهم ديموقراطيتهم انكشفت وسيتم إغلاق السِتار بعد انتهاء دورهم المزيف.



أهم التظاهرات التي شهدها العراق

مظاهرة الفلوجة ضد الاحتلال (المظاهرة الأولى) 2003



بعد عدة أيام من احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وسيطرة قوات التحالف الدولي على العراق واحتلاله، وتحديدًا في يوم ٢٨ نيسان ٢٠٠٣، تمركزت مجموعة من قوات الاحتلال في إحدى المدارس بمدينة الفلوجة في منطقة حي نزال المشهور بوقوع معركة الفلوجة الأولى فيه.

فأثار تواجد قوات الاحتلال في تلك المناطق غضب أهالي الفلوجة، المدينة التي عرفت بعدم حصول أي حالات سلب أو نهب ولا أي فوضى بعد الاحتلال الأمريكي لها، حيث كان أهلها يحمون المنطقة من أي اعتداء، وأيضا كان الاتفاق مع قوات الاحتلال بعدم التدخل والأهالي هم من يديرون المدينة.

بعدها خرجت مظاهرات سلمية تطالب بخروج قوات الاحتلال من المدينة، فلاقت تلك المظاهرات السلمية العنف من قبل قوات الاحتلال حيث بدأت قوات الاحتلال بإطلاق النار على المتظاهرين العزل مما أدى إلى سقوط ٢٠ شهيدا وإصابة أكثر من ٧٠ آخرين

وفي حزيران من عام ٢٠٠٣ طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش السلطات الأمريكية بإجراء تحقيق بشأن استخدام القوات الأمريكية للقوة المفرطة ضد المتظاهرين العراقيين هناك خلال يومي ٢٨ و٣٠ أبريل/ نيسان

وأكدت هيومن رايتس ووتش أن الولايات المتحدة، باعتبارها دولة الاحتلال في العراق، ملزمة بموجب القانون الإنساني الدولي بضمان النظام والسلامة العامة؛ وعند قيامها بمهام تنفيذ القانون، من قبيل السيطرة على الجماهير، يجب أن تكون أفعالها خاضعة لمعايير تنفيذ القانون.

وكانت المجزرة شرارة إذلال لأقوى جيش بالعالم على أرصفة وشوارع المدينة.

تظاهرات ساحة غني (التحرير) في الرمادي ضد الاتفاقية الأمنية 2011



انطلقت تظاهرات حاشدة في مدينة الرمادي بتاريخ ٢٠١١/١/١٣ تحولت إلى اعتصام مفتوح واتخذت من ملعب الشهيد (غني علي طريق الجرايشي) مقرا لها وأطلق عليها ساحة التحرير، التي أصبحت خطب الجمعة موحدة فيها وبمشاركة عشائرية ونخب أكاديمية وشبابية واسعة استقبلت فيها من خارج الأنبار شيوخ قبائل وناشطين.

وكانت أهم المطالب التي نادى بها المتظاهرون هي إخراج قوات الاحتلال وإنهاء الاتفاقية الأمنية مع الاحتلال الأميركي، عبر البرلمان الذي يستطيع التصويت عليها وإلغاءها، كما طالب المتظاهرون بتعديل الدستور الذي أسس المحاصصة الطائفية

وأكد متظاهرو ساحة غني على محاسبة الفاسدين الذين ينتشرون في كل مفاصل الدولة والقضاء على الفساد المنتشر في البلاد، بعد مرور ثمان سنوات في ذلك الوقت على احتلال العراق وإنشاء العملية السياسية الفاسدة، إلا إنها لم تقدم شيئا للعراق والعراقيين كما أن أعضاء البرلمان ما كانت وعودهم إلا دعاية انتخابية لكسب أصوات الناس على حساب دمائهم ومشاعرهم ولم ينفذون أي وعد من وعودهم.

وتم قمع التظاهرة من قبل القوات الاحتلال الأمريكي والقوات الحكومية.

تظاهرات 25 شباط

بعد شرارة الربيع العربي وانطلاق تظاهرات في عدة بلدان عربية، انتشرت الدعوات من قبل ناشطين على موقع فيس بوك في العراق للتظاهر في يوم ٢٥ شباط ٢٠١١ ضد نظام المحاصصة الطائفية في العراق.

وكانت تلك الدعوات للتظاهر واجهت التشويه من قبل نوري المالكي والأحزاب الطائفية والميليشيات وبعض رجال الدين، وعلى الرغم من ذلك انطلقت في صباح ٢٥ شباط تظاهرات عارمة في مختلف محافظات العراق، احتجاجا على نظام المحاصصة الطائفية وانتشار الفساد في جميع مفاصل الدولة، وكانت أكثر من ٥٢ مدينة عراقية من جميع المحافظات خرجت في ذلك اليوم للتظاهر ضد حكومة الاحتلال والمطالبة بإسقاط النظام وفضحت تلك التظاهرات معاناة الشعب العراقي من فقدان الخدمات العامة كالكهرباء والماء وغيرها، فبحسب منظمة الشفافية الدولية في عام ٢٠١١ احتل العراق المركز الرابع في قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم.

قمع التظاهرة:

في بغداد انتشرت القوات الحكومية وأغلقت العديد من الطرق ومنعت المتظاهرين من الدخول إلى ساحة التحرير وأحاطوا الساحة بأسلاك شائكة، وحلقت المرويات العسكرية فوق الساحة التي يتواجد فيها حوالي ٢٠٠٠ متظاهر في أدنى حد مرددين شعارات مناهضة للعملية السياسية وضد المالكي وحكومته.

وقامت القوات الحكومية بشن حملات اعتقال وقمع على المتظاهرين، وطالت هذه الاعتقالات حتى الإعلاميين لمنعهم من تغطية أحداث التظاهرة.

أما في مدينة الموصل مركز محافظة نينوى شمال العراق فتحت القوات الحكومية النار على المتظاهرين ما أسفر عن مقتل متظاهرين وإصابة أكثر من ٢٠ متظاهر بجروح.

وكانت القوات الحكومية أطلقت النار على المتظاهرين في مدينة الرمادي مركز محافظة الأنبار غربي العراق، وقتلت واحدا من المتظاهرين وأصابت ٨ أشخاص بجروح.

وفي قضاء الحويجة التابع لمحافظة كركوك، فقد فتحت قوات الأمن النار على المحتجين، فقتلت ٣ على الأقل وأصابت أكثر من ١٢ آخرين بجروح بحسب تقارير.

وفي تكريت مركز محافظة صلاح الدين، أطلقت القوات الحكومية النار على متظاهرين أمام أحد المباني الحكومية وقتلت اثنين منهم وأصابت تسعة آخرين بجروح خطيرة.



وخرج أكثر من ٤٠٠٠ متظاهر في محافظة البصرة وتظاهروا أمام مبنى المحافظة، وقاموا بتحطيم أحد الحواجز الاسمنتية وطالبوا باستقالة المحافظ لأنه لم يعمل شيء لتحسين أحوال المدينة المتدهورة.

وعلى الرغم من المضايقات وحملات التسقيط وإحباط المتظاهرين إلا أن التظاهرة امتدت من مدينة الموصل في الشمال إلى مدينة البصرة في الجنوب، حيث خرجت أكثر من ٥٢ مدينة وقضاء وقرية في ذلك اليوم للتظاهر ضد حكومة الاحتلال، ويعكس ذلك روح الغضب لدى الشعب العراقي تجاه الحكومة الطائفية العاجزة عن تحسين الظروف المعيشية وتوفير الخدمات الضرورية.

ثورة العزة والكرامة (تظاهرات المحافظات الستة المنتفضة)

بدأت شرارة تظاهرات المحافظات الست المنتفضة في نهاية عام ٢٠١٢، حيث توجه آلاف المتظاهرين إلى الطريق الدولي الرابط بين العراق والأردن وسوريا والسعودية، وأغلقوا الطريق، وطالبو بحقوقهم وهي (الإفراج عن المعتقلات والمعتقلين في السجون الحكومية، وشارك في هذه التظاهرات العديد من الزعامات الشخصيات التي تمثل المكون السني، ولاقت هذه التظاهرات تأييدا كبيرا من قبل الشارع السني في المحافظات الأخرى، لحجم المأساة والاضطهاد والظلم الذي يتعرضون إليه من قبل حكومة المالكي وقواته التي لم تترك فعلا مشينا إلا ومارسته ضد أبناء هذه المحافظات، وحصل أول هجوم على ساحة التظاهر في الأنبار خلال زيارة صالح المطلك لساحة التظاهر، وحينما رفضه المتظاهرون وهتفوا ضده، قام أفراد حمايته بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين في محاولة لتفريقهم ما أدى إلى إصابة شخصين بجروح

وخرج عدد من أهالي مدينة سامراء التابعة لمحافظة صلاح الدين بتظاهرة تؤيد تظاهرات الأنبار وتطالب بنفس المطالب التي نادى بها متظاهرو ثورة العزة والكرامة.

وخرج أهالي الموصل بعدها بتظاهرة تدعم تظاهرات الأنبار وتطالب بنفس المطالب التي طالب بها متظاهرو الأنبار، حيث قام آلاف المحتجين بالتظاهر في شوارع مدينة الموصل وتجمعوا في ساحة الأحرار وسط المدينة، وقامت القوات الحكومية بفتح نيران أسلحتهم على المتظاهرين لتفريقهم، ومن ممارساتها البشعة أنها أخذت تدهس المتظاهرين بعجلات السيارات الحكومية فضلا عن استخدام الهراوات لقمع التظاهرات وتفريق المتظاهرين. وبعد عدم استجابة الحكومة للمطالب، تحولت مطالب المتظاهرين إلى المطالبة بإسقاط نظام المحاصصة الطائفية بأكمله.

وفي قضاء الحويجة بمحافظة كركوك خرج أهالي القضاء بتظاهرات سلمية في ساحة اسموها ساحة العزة والشرف، أكدوا على المطالبة بحقوقهم ورفع الظلم عنهم والإفراج عن المسجونين الأبرياء.

وفي فجر الثالث والعشرين من شهر أبريل عام ٢٠١٣ قامت قوات الجيش الحكومي باقتحام ساحة التظاهر في الحويجة، بعد محاصرتها لأيام ومنع الدخول أو الخروج منها، وأخلوا المنازل القريبة منها من سكانها، وهجمت قوات المالكي على الساحة بإطلاق النار عليهم مباشرة، مما أسفر عن وقوع أكثر من ٣٠٠ شخص بين شهيد وجريح، وأثبتت مقاطع الفيديو التي نشرتها بعض عناصر القوات المهاجمة أن المتظاهرين لم يكن بحوزتهم أي نوع من أنواع الأسلحة. ولم تكتف القوات الحكومية بذلك بل قامت باعتقال ما يقارب ٩٣ شخصا، كما قامت بحرق سيارات المعتصمين ويظهر في تصوير الحادثة أن هذه القوات حرقت الخيام قبل إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين السلميين الذين لم يبدوا أي مقاومة وكان فيهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.



وكانت تنسيقيات التظاهرات في كل محافظة منظمة وهناك تواصل وتنظيم مستمر فيما بينهم وكانت اللجان المنظمة للتظاهرات تقدم على اختيار شعار لكل يوم جمعة تكون له صلة بالأحداث الراهنة مثل (جمعة الكرامة، وجمعة العزة) وغيرها الكثر طوال مدة التظاهرات كانت لكل جمعة يطلق اسم يتلاءم مع الأحداث التي تمر بالبلاد أو تطورات الانتفاضة.

ثورة تشرين ضد الأحزاب السياسية الفاسدة 2019

انطلقت في يوم ١ تشرين الأول ٢٠١٩ تظاهرات في العاصمة بغداد وامتدت إلى محافظات الوسط والجنوب، حيث خرج ملايين العراقيين في الساحات يرددون هتافات ويرفعون شعارات لإسقاط نظام المحاصصة الطائفية، وكانت تلك الثورة نتيجة لعدة تظاهرات نظمها خريجو الدراسات العليا في بغداد وغيرهم ممن كان يطالب بالحقوق كلٌ بحسب حقه وأمام الوزارة المعنية، فما كان إلا نتيجة مؤداها ثورة تشرين.

وطالب المتظاهرون بتغيير النظام السياسي وإسقاط حكومة عادل عبد المهدي واستحصال حقوق العراقيين الشرعية وتوفير الخدمات وتوزيع ثروات وخيرات العراق على شعبه للاستفادة.

واجهت الحكومة الطائفية وميليشياتها المتظاهرين بالقمع بأبشع الوسائل واستخدمت القوة المفرطة لإنهاء التظاهرات التي استمرت لأكثر من عام، وأطلقت القوات الحكومية الرصاص الحي مباشرة على المتظاهرين وكانت تضرب القنابل المسيلة للدموع المنتهية صلاحيتها والمحرم استخدامها دوليا، فضلا عن انتشار قناصين إيرانيين في المباني القريبة من ساحات التظاهر.

وارتكبت الحكومة وميليشياتها عدة مجازر بحق ثوار تشرين الأحرار، منها مجزرة السنك ومجزرة الخلاني ومجزرة الزيتون ومجزرة ساحة الصدرين التي نفذتها قوات مقتدى الصدر والذي اعترف بها في الفضائيات وقال انها مجرد (جرة أذن) وغيرها الكثير.

وكانت نتيجة ذلك القمع وتلك المجازر سقوط أكثر من ١٠٠٠ شهيد، وجرح أكثر من ٣٠ ألف متظاهر، أغلبهم أصيبوا بعاهات دائمة وتشويهات في وجوههم وأجسادهم، ولم تحرك الحكومة لتكفل علاجهم وتعويضهم على الرغم من وعودها المتكررة بذلك.

كما شنت الحكومة حملات لتكميم الأفواه من خلال اعتقال وقتل وتغييب الناشطين في الثورة، حيث تعرض أكثر من ٧٠ ناشطا في الثورة لمحاولة اغتيال، فضلا عن اختطا العشرات منهم، نفذتها فصائل موالية لإيران وبفتوى من خامنئي.

وإثر هذه المظاهرات سقطت حكومة عبد المهدي وتشكلت حكومة الكاظمي وتم إقرار إجراء انتخابات مبكرة في العراق، ولكن الشعب العراقي قاطعة تلك الانتخابات بنسبة أكثر من ٨٠٪، واستطاع الشعب العراقي أن يوصل صوته إلى العالم بتلك المقاطعة، وكشف زيف الحكومة بالديموقراطية التي تدعيها الحكومة والتي جاء بها الاحتلال الأمريكي وفرضها على العراقيين عن طريق تلك الأحزاب الطائفية، وعلى الرغم من مرور أكثر من نصف عام على الانتخابات المزورة إلا أن الأحزاب وميليشياتها لا زالت غير قادرة على تشكيل حكومة.



وتجدر الإشارة إلى أن التظاهرات التي ذكرناها هي أبرز المظاهرات، وهناك العديد من التظاهرات التي خرج بها أبناء الشعب العراقي بمختلف أطيافهم ضد الحكومات الطائفية، بتواريخ متفاوتة بين كل مظاهرة وأخرى، إلا أن التظاهرات الخمس المذكورة آنفا هي من أبرز وأهم التظاهرات التي خرج بها أبناء الشعب العراقي للمطالبة بحقوقهم ورفضا للعملية السياسية الفاسدة التي جرت البلاد إلى الهلاك والدمار وانشتار الفساد والمحسوبية في جميع مفاصل الدولة.